

الفصل الرابع

أحكام الخبرة الفنية في التشريع الفلسطيني

تمهيد

ارتبط التطور العلمي والتكنولوجي بشكل قوي بمختلف مجالات النشاط الإنساني، حتى أصبحت أمراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه، ومقوماً أساسياً من مقومات دفع عجلة التقدم بالأهم والحضارات ومقياً لتقدمها، إلا أن هذا الأمر انعكس على المجتمعات بشكل سلبي، وذلك بظهور أفعال غير مشروعة أصبحت تشكل ظاهرة إجرامية من نوع خاص، تختلف عن الظواهر الإجرامية العادية، يحتاج معه لإجراءات معينة تتمثل بالخبرة لمساعدة القضاة، وإن كان نظام الخبرة الفنية موجود منذ القدم بالنسبة للجرائم العادية⁴⁸⁰.

فتعتبر الخبرة وسيلة مهمة من وسائل الإثبات الهدف منها تقديم المساعدة للقاضي في حالة عرض قضية ذات طابع فني أو مسألة فنية عليه، لا يلم بها بما يجب للفصل في النزاع بشكل سليم، فيكون ندب الخبير بناء على اعتبار قدرته المحكمة على نحو يضع على كاهله القيام بمهمة الخبرة ودراسة المسائل محل النزاع وتدقيق جوانبها والتمحيص فيما يجب مستفيداً من علومه ودراسته وخبرته السابق ونظراً لأهمية الخبرة في الكشف عن الحقائق بخصوص المسائل الفنية التي لا يكون للقاضي إلمام كافي فيها، نظمن

480. لم تعرف الخبرة كنظام قانوني في المجتمعات القديمة، إلا أن الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص كان موجود قديماً في الحضارة الفرعونية، ومع تطور القانون الروماني واحتياج القاضي إلى معاون له في المسائل الفنية الشائكة كمسائل الحدود والإيجارات والمسائل الطبية وغيرها أدى إلى نشأة نظام الخبرة، وذلك كجزء من النظام القضائي الروماني، فأصدرت مراسيم رومانية تنظم الاستعانة بالخبير أمام القاضي مثل المرسوم رقم 64 الذي أتاح للقاضي الاستعانة بخبير لتقدير إيجار الأراضي ومعاينتها عند انتهاء عقد الإيجار، وكان على الخبير التزام بحلف اليمين.

التشريعات المختلفة مسائل الخبرة بنصوص قانونية متعددة⁴⁸¹، ومن هذه التشريعات القانون الفلسطيني فقد نظم مسائل الخبرة في قانون البينات رقم (4) لسنة 2001 م⁴⁸². وليبيان مضمون هذا الفصل سنتناوله بالشرح والتفصيل في ثلاثة مباحث: ماهية الخبرة الفنية، وأحكام الخبرة الفنية.

المبحث الأول: ماهية الخبرة الفنية

تلجأ المحكمة للخبرة كدليل إثبات في معرض النزاعات التي تنظرها، إذا عرض على القاضي وقائع يعجز عن إثباتها نظراً لتعلقها بعلم أو فن يخرج عن حدود علمه، فالقاضي يجب أن يكون على علم واسع بأحكام القانون، أما خلاف ذلك فله أن يستعين بأحد من أهل الخبرة للفصل بالنزاع المطروح عليه، كعلوم الطب، أو الهندسة أو الأراضي أو الجرائم أو غير ذلك من العلوم. ولقد جاء المشرع الفلسطيني كغيره من التشريعات الأخرى بتنظيم تعريف لوسيلة الخبرة كوسيلة من وسائل الإثبات التي يمكن للقاضي أن يستعين فيها لإثبات وقائع النزاعات التي تخرج عن علمه وإدراكه ليصل بشأنها إلى قناعة معينة بضمير حي وواعي. وليبيان مضمون هذا المبحث سنتناوله بالشرح والتفصيل في مطلبين: مفهوم الخبرة الفنية وخصائصها، وأهمية الخبرة الفنية وأنواعها.

481. نظم المشرع الأردني الخبرة بنصوص قانونية متعددة، فنص عليها في مرحلة المحاكمة في المواد (161-227-230-233) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (9) لسنة 1961م، كما تم النص عليها في مرحلة التحقيق الابتدائي الذي نص عليها في المواد من (39-41) من ذات القانون.

482. نظم المشرع الفلسطيني بعض أحكام الخبرة في قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، فالمواد (152-156) تناولت موضوع الاستعانة بخبير في المعاينة، والمواد من (157-166) نصت على إجراءات تعيين الخبير، المواد من (167-172) تناولت موضوع رد الخبير وتنحيه، والمواد من (173-179) نصت على مباشرة الخبير أعماله أمام القضاء، كما تناولت المواد من (180-185) موضوع تقرير الخبير، في حين نصت المواد (186-192) على أتعاب الخبير ومصروفاته.

المطلب الأول: مفهوم الخبرة الفنية وخصائصها

زخر الواقع العملي بنماذج عديدة للعمل بالخبرة، والرجوع إلى أهل العلم والمعرفة في كل شأن فني لا علم للقاضي فيه، فهذا ما ساهم في احتلال الخبرة مكانة مرموقة في كل عصر، ولا زالت في مصرنا الحالي تلعب دوراً هاماً في العديد من المجالات، وزادت الأهمية في الوقت المعاصر بشكل كبير مع التطور العلمي والتكنولوجي، كالرجوع إلى الطب الشرعي لمعرفة سبب الوفاة والرجوع إلى خبير البصمات للتعرف على مرتكبي الجرائم والرجوع إلى خبير الخطوط لإثبات التزوير، حتى لا يكاد يخلو مجال من مجالات الحياة المعاصرة إلا وتم اللجوء فيه إلى الخبرة الفنية. ولبيان مفهوم الخبرة الفنية وخصائصها سيبينها الباحث في ثلاثة فروع: تعريف الخبرة الفنية، والطبيعة القانونية للخبرة، وخصائص الخبرة الفنية.

الفرع الأول: تعريف الخبرة الفنية

أولاً: تعريف الخبرة الفنية لغة

تعرف الخبرة لغة: مصدر خبر، يقال خبرت بالأمر أي علمته، واستخبرته سألته عن الخبر، وهو ما أتاك من نبأ عمن تستخبر، والخبر والخبرة، إن الخبر والخبر والخبرة والمخبرة وكله العلم بالشيء، ويقال: من أين أخبرت هذا الأمر أي من أين علمت؟ وقولهم لأخبرن خبرك أي لأعلمن علمك⁴⁸³. وخبره بكذا وأخبره نبأه، والجمع أخبار وأخبار واستخبره سأله عن الخبر وطلب أن يخبره، والخبر المختبر المجرب ورجل خابر وخبير عالم بالخبر⁴⁸⁴. والخبير جمع خبراء، وهو صفة مشبهة تدل على الثبوت من خبر، أي عارف

483 . ابن منظور. 1988م. لسان العرب. لبنان: دار الجليل. ص 277.

484 . هنوني، نصر الدين وتراعي، نعيمة. 2016م. الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية. الجزائر: دار هوم. ص 26.

بالأمر على حقيقة عالم ببواطن والظواهر⁴⁸⁵. والخبير من أسماء الله الحسنى، وهو العالم بأخبار أعمالكم

وقيل: عالم ببواطن أموركم، وخبرت الأمر أخبره إذا عرفته على حقيقته⁴⁸⁶.

والخبرة الفنية هي تلك التي تتعلق بالمسائل ذات الطبيعة العلمية والفنية كالمسائل الحاسوبية، والهندسية

والاقتصادية والطبية وغيرها من العلوم والفنون⁴⁸⁷. الخبرة في اللغة تعني العلم بالشيء واختياره، يُقال: خير

فلان الأمر إذا عرفه على حقيقته⁴⁸⁸. ويقال أن الخبرة لغة من الخبر أي النبأ، يقال أخبار وأخبار ورجل

خابر وخبير وخبر (بفتح الخاء وكسر الباء المشددة)، أي عالم به وأخبره خبيرة أي أنباه ما عنده والخبر

والخبرة بكسرها ويضمان العلم بالشيء كالاختبار والتخير، وأخبره بكذا خبره بمعنى أنباه، والاستخبار يأتي

بمعنى السؤال عن الخبر، والخبر بالضم يأتي بمعنى العلم بالشيء⁴⁸⁹.

وتعرف الخبرة لغة بأن: "الخبرة بكسر الخاء وضمها العلم بالشيء على حقيقته، وخبرته بالشيء أي

علمته، والخبير الذي يختبر الشيء بعلمه، أي اسأل عنه خبيراً بخبره، وأستخبره: سأله عن الخبر وطلب أن

يخبره"⁴⁹⁰. والخبرة هي المعرفة ببواطن الأمور، والخبر أيضا العلم بالأشياء المعلومة من جهة الخبر.⁴⁹¹ ويرى

الباحث أن المعنى اللغوي للخبر يتفق مع المعنى الاصطلاحي في أنه يقصد به العلم بالشيء على حقيقته،

ومعرفة ببواطن الأمور التي تتعلق بالمسائل ذات الطبيعة العلمية والفنية كالمسائل الحاسوبية، والهندسية

والاقتصادية والطبية وغيرها من العلوم والفنون.

485. مختار، أحمد. 2008. معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب. ص ٦٠٩.

486. الراغب الأصفهاني. 1426هـ - 1427هـ. معجم مفردات ألفاظ القرآن. ط 1. لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ص 108.

487. خلوصي، محمد ماجد. تقارير الخبرة الهندسية والفنية. مصر: دار الكتب القانونية للنشر والبرمجيات. ص 12.

488. ابن منظور. 1992. لسان العرب. المجلد الرابع. بيروت: دار صادر. ص 12.

489. الفيروز آبادي، مجد الدين يعقوب. 1987م. القاموس المحيط. فصل الخاء. بيروت: مؤسسة الرسالة. ص 488.

490. ابن منظور، الأنصاري. 1993م. لسان العرب. ج 2. لبنان: دار صادر بيروت لبنان. ص 227.

491.. الأزهرى، أبو منصور ومحمد بن أحمد. تهذيب اللغة الدار المصرية للتأليف والترجمة. ص 364.

ثانياً: تعريف الخبرة الفنية اصطلاحاً

لا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، ولم يضع المشرع الفلسطيني تعريفاً خاص للخبرة، وإنما ترك هذه المسألة للفقهاء القانونيين؛ واكتفى بوضع قواعدها الإجرائية، فبعض الفقهاء يعرف الخبير بأنه: "كل شخص له دراية خاصة بمسألة من المسائل، وقد يستدعي التحقيق فحص مسألة يستلزم لفحصها كفاءة خاصة فنية أو علمية لا يشعر المحقق بتوافرها في نفسه فيقوم باستشارة خبير كما هو الحال في تقرير الصفة التشريحية في جرائم القتل وتحليل المادة المأكولة في جريمة تسمم أو فحص لخطوط الكتابة المدعى بتزويره إن الخبرة القضائية موضوع يتخصص في المسائل الفنية والعلمية التي تخرج عن إدراك القاضي، وتدخل في اختصاص الفنيين والتقنيين المتخصصين"⁴⁹².

وعرف بعض الفقهاء الخبرة اصطلاحاً بأنها: "إبداء رأي علمي أو فني من مختص في شأن واقعة ذات أهمية في الدعوى الجنائية"⁴⁹³. ويرى الباحث أنه وإن كان هذا التعريف سلس وموجز إلا أنه يجب يكون إبداء الرأي في شأن مسألة فنية تخرج عن دراية القاضي وخبرته سواء أكان في دعوى جنائية، أو مدنية أو شرعية أو ما شابه ذلك. وهناك من عرف الخبرة بأنها: "طريق من طرق الإثبات يتم اللجوء إليها إذا اقتضى الأمر لكشف دليل أو تعزيز أدلة قائمة"⁴⁹⁴. ويلاحظ من هذا التعريف أنه جعل من الخبرة دليل من أدلة الإثبات الذي يتم اللجوء إليه في أي قضية ترفع على القاضي. في حين عرفها جانب آخر من الفقهاء بأنها: "إبداء رأي فني في مسألة يتعذر على القاضي الجزائي أخذ رأي فيها دون الاستعانة بمن له دراية خاصة متى كانت هذه المسألة مهمة في الدعوى الجزائية"⁴⁹⁵.

492. سرور. أحمد فتحي. 1993م. الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص ٤٥٧.

493. العكيلي، عبد الأمير. 1987. أصول المحاكمات الجنائية. ج 1. بغداد. د.ن. ص 1331.

494. حسن، علي عوض. 2007م. الخبرة في المواد المدنية والجنائية. الإسكندرية. دار الفكر الجامعي. ص 7.

495. عوض، محمد عوض. 1999م. المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية. الإسكندرية. دار المطبوعات الجامعية. ص 698.

كما عرفها جانب آخر من الفقه بأن الخبرة هي: "هي تدبير تحقيقي يقصد منه الحصول على معلومات ضرورية بواسطة أصحاب الاختصاص للبت بمسائل فنية تكون محل نزاع"⁴⁹⁶. ويلاحظ على هذا التعريف أن أكثر وضوحاً وشمولاً من التعريفات الأخرى المطروحة. ومما سبق يتضح للباحث من خلال التعاريف سابقة الذكر أن الخبرة تتضمن طلب من أصحاب المهن أو الفن أو الاختصاص لإبداء رأيهم في كل مسألة أو أمر فني يستوجب معرفة خاصة متعلقة بالدعوى المرفوعة أمام القضاء، وهذا بسبب أن القاضي لا يكون ملماً بالعادة بعلوم فنية تتعلق بأصناف العلوم والمعرفة الفنية المختلفة عدا العلوم القانونية، وبالتالي يمكن للباحث تعريف الخبرة الفنية بأنها: "طلب استشارة فنية أو علمية بمسألة معروضة على القضاء من أصحاب الاختصاص عدا المسائل القانونية بغية الوصول إلى معرفة علمية أو فنية تساعد القاضي ليبيح حكمه على أساس سليم".

ويفترض أمر الاستعانة بخبير فني توافر مجموعة من العناصر الجوهرية التي استخلصها الباحث مما سبق، وهذه العناصر كالتالي:

1. وجود نزاع مرفوع أمام القضاء يتضمن صعوبات فنية أو علمية.
2. تجاوز معرفة القاضي وإلمامه للمسائل الفنية المعروضة عليه.
3. أن يكون الخبير شخص مختص في المسألة المعروضة على القاضي⁴⁹⁷.

496. الخزاغي، محمود شمس الدين. 2009م. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية في العدد الرابع السنة الأولى. ص107.

497 يكون الخبير شخص مختص إذا كان يتمتع بالعديد من الصفات التالية:

1. أن تكون لديه عقلية تحليلية.
2. الإمام الكافي بالمسألة الفنية المختص بها.
3. الإعداد الموجز للتقارير.
4. الاهتمام بإجراء البحوث.
5. الصبر.
6. اللياقة.
7. الواقعية.

4. أن تنصب محل أعمال الخبير على المسائل الواقعية دون المسائل القانونية على أساس أن علم

القاضي بهذه المسائل يكون مفترض باعتباره الخبير الأول بالقانون.

5. يقدم الخبير تقريره ليخضع لتقدير القاضي ولا يلزمه.

والمتمأمل لأحكام التشريع الفلسطيني فإنه لا يوجد قانون مستقل لتنظيم أعمال الخبرة بشكل عام،

بل أفرد المشرع الفلسطيني قوانين ناظمة لأعمال الخبرة بشكل مستقل لكل مهنة على حدا، مثل تنظيم

أعمال الخبرة في الطب العدلي وتطرق لأعمال الخبرة بشكل عام في قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة

2001 في المسائل الجزائية، وأيضاً تطرق لأعمال الخبرة في المسائل المدنية في قانون البيئات الفلسطينية رقم

(4) لسنة 2001.

الفرع الثاني: خصائص الخبرة الفنية

تتميز الخبرة الفنية بمجموعة من الخصائص، أهمها:

1. تتميز الخبرة بأنها ذات طابع فني ولجوء المحقق والقاضي للاستعانة بالخبير إنما لكون المسألة المطروحة

على القاضي ذات طابع فني لا يستطيع كل منهما أن يقدرها حسب مؤهلاته وخبراته⁴⁹⁸.

8. القدرة على حل المنازعات التي بالإمكان حلها خلال سير عملية الإجراءات.

9. التماسك عند التعرض للضغوط.

10. الصدق، والأمانة والاستقامة والمصادقية.

11. المقدرة الموضوعية على إصدار الأحكام. راجع الرحيلي، محمد غالب. 2014م. الخبرة في المسائل الجزائية. (رسالة ماجستير).

جامعة الشرق الأوسط. ص16.

498. السعيد، تركي محمد. 2019م. مكانة الخبرة الفنية في السياسة الجنائية المعاصرة. (رسالة دكتوراه). جامعة محمد خيضر بسكرة.

ص144.

2. تعد الخبرة الفنية قضائية إذا تقرر من قبل القضاء، سواء القاضي من تلقاء نفسه، أو بناء على

طلب الخصوم⁴⁹⁹.

3. يتطلب لإجراء الخبرة الفنية وجود ضرورة ملحة، أو حاجة ماسة إلى إجراء مثل هذه الخبرة،

للوصول إلى حقيقة معينة⁵⁰⁰.

4. تتناول الخبرة الفنية الوقائع المادية دون المسائل القانونية، لأن المسائل القانونية هي من اختصاص

القاضي وحده⁵⁰¹.

5. إن تقرير الخبرة الفنية هي خبرة اختيارية بالنسبة للقاضي، فهو غير ملزم باللجوء إليها كلما طلب

الخصوم ذلك، فله سلطة تقديرية واسعة في تحديد مدى الحاجة إليها⁵⁰².

6. لا تقوم الخبرة كطلب أصلي في دعوى مستقلة، بل تكون ذات صفة طارئة يتم تقريرها تبعاً

للدعوى التي تقتضيها⁵⁰³.

7. تتميز الخبرة الفنية بالطابع السري، فيجب ألا يعلم أحد بنتائجها إلى غاية انتهاء التحقيق تفادياً

للإخلال بالنظام العام الذي قد يحدثه الغير⁵⁰⁴.

499. واصل، محمد والهلالي، حسين بن علي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. سلطنة عمان: المكتب الفني. ص23.

500. سعيداني، أحمد. 2009م. أثر الخبرة الفنية في التكييف الفقهي. (رسالة ماجستير). جامعة أدرار. الجزائر. ص29.

501. بن حاج، يسينة وخلفي، عبد الرحمن. 2013م. الخبرة القضائية في المواد الجزائية. (رسالة ماجستير). جامعة عبد الرحمن ميرة-بجاية. ص12.

502. خالد، نور الهدى. مداني، وليد. 2018م. الخبرة القضائية في المسائل المدنية. (رسالة ماجستير). جامعة قاصدي مرباح-ورقلة. ص8.

503. واصل والهلالي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص24.

504. بينونة، أسية وبينوية، مريم. 2022م. دور الخبرة في الإثبات الجنائي. (رسالة ماجستير). جامعة غرداية. ص11.

الفرع الثالث: الطبيعة القانونية للخبراء

اختلفت آراء الفقهاء حول تحديد الطبيعة القانونية للخبرة، ومن أهم هذه الآراء:

أولاً: الخبرة وسيلة إثبات

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول⁵⁰⁵، بأن كل وسيلة من وسائل الإثبات تسهم بشكل مباشر وفعال في تكوين قناعة القاضي الوجدانية على ثبوت أو نفي ثبوت واقعة معينة، إلا أنه مع التقدم بالوقت واتجاه معظم التشريعات إلى الأخذ بالمذهب الحر والمذهب المختلط في الإثبات، تاركة الحرية للقاضي لتكوين قناعته بالوسائل التي يراها صالحة لتكوين هذه العقيدة⁵⁰⁶. والخبرة تهدف لما تهدف إليه هذه الوسائل وهي تكوين العقيدة الوجدانية من خلال الأدلة التي تقدمها⁵⁰⁷. فالخبرة وفق هذا الرأي هو وسيلة إثبات قائمة بذاتها في جميع المجالات أي سواء تضمنت مهمة الخبير نقل قواعد علمية أو فنية إلى القاضي أم تعدت مهمته هذا الحد⁵⁰⁸.

ثانياً: الخبرة وسيلة لتقدير الدليل

ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول⁵⁰⁹، بأن نشاط الخبير يركز بالأساس في عملية التقدير الفني للدليل، فدليل الخبرة هو دليل قائم قبل إجرائها، ونشاط الخبير يتمثل في إعمالاً لمساعدة الفنية للقاضي في

505. أبو عامر، محمد زكي. 1984. الإجراءات الجنائية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية الفنية للنشر. ص944.

506. واصل والهلالي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص206.

507. جاء المشرع الفلسطيني بقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لعام 2001 في المادة (206/1) على أنه: "إقامة البيئة في الدعاوى الجزائية بجميع طرق الإثبات، إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك".

كما نصت المادة (7) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م على أنه: "طرق الإثبات هي: 1. الأدلة الكتابية.

2. الشهادة. 3. القرائن. 4. الإقرار. 5. اليمين. 6. المعاينة. 7. الخبرة".

508. الدركري، ياسين. 1989م. أحكام الخبرة في قانون البينات السوري. بحث منشور. مجلة المحامون السورية. العدد الأول. ص11.

509. السعيد. 2019م. مكانة الخبرة الفنية في السياسة الجنائية المعاصرة. المرجع السابق. ص140.

عملية تقدير أدلة الإثبات؛ لأن الدليل قائم سواء كان هذا الدليل مادي أو معنوي، يستهدف منها تقدير عناصر الإثبات في الدعوى⁵¹⁰.

فقد أكدت محكمة التمييز الأردنية في حكم لها أن: "الغرض من الاستعانة بالخبرة هو الوصول إلى الحقيقة ولتكون المحكمة على بينة من أمرها بتقدير الأدلة وغير مترددة وجازمة"⁵¹¹.

ثالثاً: الخبرة إجراء مساعد للقاضي

أما عن أنصار هذا الرأي فإنه يذهب إلى القول⁵¹²، بأن الخبرة الفنية وسيلة إثبات مباشرة أو غير مباشرة، وإنما هي تعد بمثابة إجراء مساعد للقاضي المختص بنظر نزاع معين في حال لم يجد القاضي فينفسه المقدرة على حل الغموض في مسألة معينة وتقديرها⁵¹³. ويرى أنصار هذا القول بأن الخبرة ليست وسيلة إثبات؛ كون أن الخصوم أساساً هم المكلفون بالإثبات في هذه الحالة، وما يقوم به الخبير ليست إلا فعلاً مدعماً مكملاً لعقيدة القاضي بشأن النزاع، كما أن وسائل الإثبات تقدم إلى القاضي، في حين أن الخبرة تساعد القاضي على فهم الوقائع عن طريق إمداده بالمعلومات ليتمكن من إصدار الأحكام⁵¹⁴.

يرى الباحث مما سبق ذكره أنه يمكن القول إن الطبيعة القانونية للخبرة هي أنها تعد وسيلة لتقدير الدليل، فالخبرة لا تشكل وسيلة من وسائل الإثبات، وإنما هي وسيلة لتقدير دليل قائم قبل إجراء الخبرة حيث لا تقوم منفردة وليس لها وجود مستقل، فهي تخرج عن كونها وسيلة إثبات بحد ذاتها وإنما وظيفتها تتجلى في تقديم دليل مطروح على المحكمة، فالخبرة لا تقوم إلا بحال قيام غموض في مسألة فنية أمام

510 سعودي. 2018م. دور الخبرة الفنية في إثبات النزاع في المستندات الخطية. المرجع السابق. ص9.

511. تمييز أردني جزائي لعام 1989م، رقم 86/86.

512. السعيد. 2019م. مكانة الخبرة الفنية في السياسة الجنائية المعاصرة. المرجع السابق. ص142.

513. سعودي. 2018م. دور الخبرة الفنية في إثبات النزاع في المستندات الخطية. المرجع السابق. ص9.

514. واصل والهلالي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص29.

القاضي بشأن دليل إثبات مقدم في الدعوى، فيلجأ القاضي إلى المتخصصين لإزالة هذا الغموض أو الإشكال. إلا أن أغلب التشريعات أخذت بالرأي الأول، أي اعتبار أن الخبرة الفنية وسيلة من وسائل الإثبات، وهو ما أخذ به المشرع الفلسطيني، حيث تطرق للخبرة باعتبارها أحد طرق الإثبات في الدعوى المعروضة على القضاء تحت طرق الإثبات⁵¹⁵.

المطلب الثاني: أهمية الخبرة الفنية وأنواعها

تزداد أهمية الخبرة الفنية في اعتبارها وسيلة من وسائل الإثبات التي تهدف إلى كشف بعض الدلائل أو الأدلة، وأهمية الخبرة الفنية يتلخص بالبحث في مسائل مادية أو فنية من الصعب أن يشق المحقق طريقه فيها، ويلاحظ أن نجاح الاستدلالات وأعمال التحقيق في بعض الجرائم يكون مرهوناً بالكفاءة والتخصص الفريد للخبراء، وتقتصر مهام الخبير على المسائل الفنية دون المسال القانونية، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الخبرة الفنية ودورها الفعال في إظهار الحقيقة وبيانها، وللخبرة الفنية أنواع متعددة يتوجب بيانها بالشرح والتفصيل في ثلاثة فروع: أهمية الخبرة الفنية، وأنواع الخبرة الفنية، وشروط الواقعة المادية موضوع الإثبات عن طريق الخبرة.

الفرع الأول: أهمية الخبرة الفنية

تحتل الخبرة الفنية أهمية كبيرة على صعيد جميع الوقائع العلمية والفنية المختلفة، وتعتبر المسائل الجنائية من أخصب المسائل التي يستعان فيها بالخبرة نظراً لتطور أساليب الجريمة، كما تظهر أهميتها في

515. نصت المادة (7) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م على أنه: " طرق الإثبات هي: 1. الأدلة الكتابية.

2. الشهادة. 3. القرائن. 4. الإقرار. 5. اليمين. 6. المعاينة. 7. الخبرة".

المسائل المدنية والإدارية والشرعية وغيرها من المسائل، وما سيتناوله الباحث في هذا الفرع هو أهمية الخبرة الفنية في المسائل الجنائية والمدنية والإدارية.

أولاً: أهمية الخبرة الفنية في المسائل الجنائية

تظهر أهمية الخبرة الفنية في الكشف عن المسائل المادية أو الفنية التي من الصعب على القاضي البت فيها، فمند ظهور جرائم الحاسب الآلي تستعين الشرطة وسلطات التحقيق أو المحكمة بأصحاب الخبرة الفنية والمادية المتميزة بهدف الكشف عن الجريمة، أو تجميع الأدلة والتحفظ عليها، أو مساعدة المحقق في كشف الغموض عن العمليات الفنية الدقيقة التي لها صلة بالجريمة محل التحقيق؛ ويلاحظ أن نجاح الاستدلالات وأعمال التحقيق في هذه الجرائم يكون مرهوناً بالكفاءة والتخصص الفريد للخبراء⁵¹⁶.

ويستعين القاضي الجزائي بالخبرة الطبية للطبيب الشرعي في العديد من الأسباب، كعرفة أسباب الوفاة مثلاً أو إثبات اعتداء جسدي أو الاستعانة بالخبرة التقنية في مسائل مضاهاة الخطوط ومطابقة البصمات أو في تحديد أسباب حادث أو جريمة جنائية متعلقة بالأنظمة الإلكترونية⁵¹⁷، والقاضي المعروض عليه النزاع هو الذي يقوم بتحديد مهمة الخبير ومدتها، وهو المعنى بتقدير رأيه ونتيجة عمل الخبير، فالحاجة

516. المري، راشد محمد حمد. 2022م. الاستعانة بالخبير الإلكتروني أمام المحاكم الجنائية في القانون الكويتي. بحث منشور. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهما الأشراف. العدد الخامس والعشرون. الإصدار الثاني. الجزء الرابع. ص 3283.

517 من أهم أسباب اللجوء إلى الخبرة الفنية في المسائل الجنائية، ما يلي:

1. إثبات أسباب وفاة المجني عليه (الضحية) عن طريق تقرير تشريح الجثة.
2. إثبات الحالة العقلية للمتهم، وبيان مدى قابليته للمساءلة الجزائية.
3. إثبات من الجاني، والمجني عليه، إذا لم تتوفر أوراق الحالة المدنية لدى القاضي فعليه اللجوء إلى الخبراء لتحديد السن المفترض.
4. إثبات أعمال العنف العمدية عن طريق الشهادات الطبية.
5. إثبات التزوير في المحررات الرسمية عن طريق خبرة بمضاهاة الخطوط.
6. القضايا المتعلقة بالوضع النفسي والعقلي للمتهم.
7. تحليل المواد المخدرة والسموم وعينات القيء أو البراز والأحشاء. راجع، سعيداني. 2009م. أثر الخبرة الفنية في التكييف الفقهي.

المرجع السابق. ص 26.

إليها تكون بالبحث في المسائل التي من الصعب على المحقق أو القاضي الخوض فيها بالوسائل الأخرى للإثبات⁵¹⁸.

ثانياً: أهمية الخبرة الفنية في المسائل المدنية

تهدف الخبرة القضائية إلى إظهار الحقيقة لفض النزاع القائم، فالأصل أنه لا يمكن افتراض خبرة مستقلة عن وجود نزاع قائم، لأن إجراء الخبرة يقوم به القاضي، أو الخصوم لإثبات أو نفي حالة أو واقعة معينة لدعوى قائمة يحتاج للفصل بها اتخاذ إجراءات خبرة في مسائل فنية أو علمية دقيقة⁵¹⁹. فقد يكون النزاع المعروض أمام القاضي يتضمن مسائل مالية، فيقوم القاضي بتعيين خبير قضائي محاسبي ليساعده في إثبات الوقائع وفك غموض الأرقام المقدمة، وبالتالي الوصول لقناعة تمكنه من إصدار الحكم المناسب، وينطبق ذلك على الدعاوى والنزاعات بين الشركاء ودعاوى التعويضات ونزاعات التأمين والميراث وغيرها العديد من المسائل التفصيلية الدقيقة⁵²⁰.

518. جاد الله، أسامة أحمد محمد. 2018م. الخبرة أمام القضاء دراسة تطبيقية على خبراء وزارة العدل. (دراسة دكتوراه). كلية الحقوق جامعة المنوفية. ص ٥٠.

519. رويرو يسعد، يايا، فرحات. 2019م. الخبرة القضائية ودورها في الإثبات. (رسالة ماجستير) الماستر في الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة عبد الرحمان ميرة. بجاية. ص ٢٢.

520. من أهم أسباب اللجوء إلى الخبرة الفنية في المسائل المدنية، ما يلي:

1. وضع معالم الحدود حيث يلجأ القضاة إلى الخبراء في المجال العقاري لوضع معالم الحدود بين الجيران.
2. العيوب الخفية المبطللة لبيع الحيوانات والمنقولات.
3. جميع مسائل الشؤون العقارية، مثل: ملاحظة الحالة التي عليها جدار مشترك، وتحديد أشغال الإصلاح. راجع، المري. 2022م. الاستعانة بالخبير الإلكتروني أمام المحاكم الجنائية في القانون الكويتي. المرجع السابق. ص 3284.

ثالثاً: أهمية الخبرة الفنية في المسائل الإدارية

تظهر أهمية الخبرة في المسائل الإدارية في حالة نزاع الملكية لأجل المنفعة العامة⁵²¹، والتعويض عنه، ففي حالة النزاع في نزاع الملكية الخاصة لأجل المنفعة العامة، فإنه يرفع لدى المحكمة الإدارية التي يقع المشروع في نطاق اختصاصها الإقليمي، فتتظر المحكمة في صحة إجراء المصادرة، ولها أن تعين خبيراً لتقدير التعويض الذي يجب أن يخصص مقابل هذا الإجراء، على أن يكون مبلغ التعويض منصفاً عادلاً، ويغطي الضرر اللاحق⁵²². ومما سبق يرى الباحث أن دور الخبرة أهميتها في هذا العصر يزداد مع ازدياد المعاملات والمبادلات وتنوع النشاطات العلمية التي تعقد الحياة وزيادة وسائل الاتصال والتكنولوجيا وتطور وسائل ارتكاب الجريمة، مما يدفع إلى ظهور بعض الصعاب التي لا يستطيع إلا أهل الخبرة الفصل فيها، فالقاضي لا يستطيع إلا أن يستعين بالخبراء في إثبات المسائل العلمية غير القانونية والمسائل الفنية الدقيقة، لهذا يمكن القول إن الخبرة الفنية غدت في العالم المعاصر من مستلزمات الفصل في الدعاوى المقامة أمام القضاء.

الفرع الثاني: أنواع الخبرة الفنية

تقسم الخبرة الفنية إلى ثلاث أنواع من حيث جهة التكليف، وهي الخبرة القضائية، والخبرة الاتفاقية، والخبرة الاستشارية، كما تنقسم إلى نوعين من جهة المكلفين، وهي الخبرة التي تتم من خبراء الضابطة الشرطة، والخبرة التي تتم بواسطة خبراء خريجي الكليات العلمية، في حين أنها تنقسم الخبرة القضائية من حيث آلية طلبها، إلى الخبرة الابتدائية، والخبرة الثانية، والخبرة المضادة، والخبرة الجديدة، والخبرة التكميلية.

521. فروخ، سميرة. 2022م. الخبرة القضائية في المادة العقارية. (رسالة دكتوراه). جامعة يحي فارس بالمدينة. ص13.

522. اسكندر، محمود توفيق. 2006م. الخبرة القضائية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. ص157.

أولاً: أنواع الخبرة من جهة التكليف

تنقسم الخبرة من جهة التكليف إلى:

1. الخبرة القضائية

قصد بالخبرة القضائية الخبرة التي تتم بطلب من القاضي، لتتويجه ومساعدته بأمر فنية في قضية النزاع المرفوع أمامه⁵²³. فتتمثل الخبرة القضائية بالإجراء الذي يقوم به شخص ذو دراية ومعرفة وفن بمهمة محددة وبوقائع معينة لإجراء تحقيق يعهد به قاضي الموضوع إليه، يستلزم وفق القانون بحثها لإبداء رأي من قبله فيها، ولا يتوفر هذا الرأي أو المعرفة لدى الشخص العادي⁵²⁴، كما لا يستطيع القاضي الوصول إلى هذه الدراية أو هذا الرأي الفني أو العلمي دون مساعدة هذا الشخص المسمى بالخبير⁵²⁵.

2. الخبرة الاتفاقية

ويقصد بالخبرة الاتفاقية بأنها هي التي يعهد بها إلى الخبير الفني باتفاق الأطراف المعنية؛ لإبداء رأيه في نزاع قائم بينهم⁵²⁶. وتسمى هذه الخبرة بالخبرة الودية، وهي تلك الخبرة التي يلجأ فيها أطراف النزاع إلى خبير ليبيدي رأيه في مسألة فنية وتخصيصية مختلف عليها بينهم دون تدخل القضاء في الجوئهم⁵²⁷. وفي هذا النوع من الخبرة لا ينفرد أحد الخصمين باختيار الخبراء ويعتبر اتفاق الأطراف هو القول الفعلي بكل ما يتعلق بها، ولا تلزم المحكمة بهذا النوع من الخبرة إلا بالقدر الذي يعطيه الاتفاق لها، فمتى قدم الخصوم هذه

523 أبو حمدان، معاذ داود اشتوي. 2018م. الخبرة الفنية في الدعاوى الجزائية. (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. ص20.
524 . بن حاج وخلفي. 2013م. الخبرة القضائية في المواد الجزائية. المرجع السابق. ص15.
525 الرحيلي. 2014م. الخبرة في المسائل الجزائية. المرجع السابق. ص21.
526 بينونة. 2022م. دور الخبرة في الإثبات الجنائي. المرجع السابق. ص15.
527 أبو حمدان. 2018م. الخبرة الفنية في الدعاوى الجزائية. المرجع السابق. ص22.

الخبرة للمحكمة فإنها وكأصل عام لا تلتزم بما جاء فيها إلا بالقدر الذي اتفق عليه الأطراف، وإذا لم يحدد الاتفاق قوة هذه الخبرة فالمحكمة أن تستنير بتقرير الخبرة الاتفاقية⁵²⁸.

3. الخبرة الاستشارية

تعرف الخبرة الاستشارية بأنها خبرة لا يشترط أن تتم عن طريق المحكمة، ولا يشترط فيها قيام صفة الخصوم، حيث يلجأ إلى هذا النوع من الخبرة خارج مجلس القضاء، وتتمثل صورتها في اللجوء إلى أهل التخصص والفن للحصول على النصح والمشورة في أي موضوع أو مسألة من المسائل لغايات يقدرها طالب النصح والمشورة، كأن يستهدف من خلالها التأكد من جودة سلعة معينة يريد أن يشتريها، أو للاستعانة به في الوقوف على طبيعة شيء معين كحالة سيارة أو مسكن، أو يلجأ إليه تحسباً لمنازعة قد تثور بين طرف وطرف آخر⁵²⁹.

ويرى الباحث مما سبق أن وجه الخلاف بين هذه الأنواع الثلاثة هي أن الخبرة القضائية تتم بطلب من قبل قاضي الموضوع بناءً على حكم قضائي تحول الخبر هذه المهمة، في حين أن الخبرة الاتفاقية هي الخبرة تتم بتوافق بين أطراف النزاع، أما عن الخبرة الاستشارية فهي الخبرة التي يستهدف منها الحصول على رأي فني بخصوص مسألة معينة لا يشترط أن تكون محل نزاع ما.

ثانياً: أنواع الخبرة من جهة المكلفين

تنقسم الخبرة من جهة المكلفين إلى:

1. الخبرة التي تتم من خبراء الضابطة الشرطية

528 واصل والهلالي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص 57.
529 الرحيلي. 2014م. الخبرة في المسائل الجزائية. المرجع السابق. ص 23.

وهي الخبرة التي تباشر بواسطة أشخاص ينتمون للضابطة الشرطية يعملون في مجال المعمل الجنائي والأدلة الجنائية، ويستوجب تلقينهم وتدريبهم باهتمام ورعاية مع دراسة بعض العلوم، كالهندسة والتصوير والطبيعة والكيمياء، وذلك لمساعدتهم في التحليل العلمي في مجال تخصصهم، وهذه الطائفة تتميز بتفردتها في مجال فحص الأسلحة والكشف عن التزييف والتزوير، ومضاهاة الخطوط، وفحص قضايا الحريق⁵³⁰. ومن الأمثلة على هذا النوع الخبرة التي تتم من خلال خبراء البصمات، حيث يقومون بالكشف عن آثار البصمات التي قد يتركها الجاني في مكان ارتكاب الجريمة ومقارنتها مع بصمات أخرى، وكذلك خبراء التصوير الجنائي الذي يقع على عاتقهم في مجال تصوير مسرح الجريمة بما يحتويه⁵³¹.

2. الخبرة التي تتم بواسطة خبراء خريجي الكليات العلمية

ويقصد بهذا النوع من الخبرة بأنها الخبرة التي تتم بواسطة خريجي كليات الطب والمتخصصين في علم التشريح لجثث الضحايا في الجرائم الجنائية، والهندسة والعلوم والمالية والمحاسبية، ويتم تدريبهم وتلقيهم بعض المواد القانونية بما يتفق واحتياجاتهم في مجال تخصصهم⁵³². ومما سبق يمكن القول أن النوع الأول من أنواع هذا القسم تكون من الناحية العملية الواقعية تابعة لجهاز النيابة العامة بالدولة، وتكون خاصة بالتحري والبحث في مسرح الجريمة بالعادة، في حين أن النوع الثاني هو النوع الذي يكون في الواقع بكشوفات معتمدة من وزارة العدل بخصوص خبراء معتمدين للجهات القضائية.

530 عكاشة. محي الدين. 2001م. محاضرات في الملكية الأدبية والفنية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 123.

531 المري. 2022م. الاستعانة بالخبير الإلكتروني أمام المحاكم الجنائية في القانون الكويتي. المرجع السابق. ص 3294.

532 المرجع نفسه. ص 3294.

ثالثاً: أنواع الخبرة القضائية من حيث آلية طلبها

1. الخبرة الابتدائية: هي الخبرة التي يأمر بها القاضي بالمرّة الأولى، للبت في مسألة فنية أو تقنية في موضوع الخصومة، فتسند إلى خبير واحد أو أكثر حسب طبيعة الموضوع⁵³³.
2. الخبرة الثانية، وهي الخبرة التي تكون في نفس القضية التي تمت بها الخبرة الابتدائية، ولكنها تتناول نقاطاً مختلفة عن النقاط التي تناولها الخبرة الأولى، وتستند إلى خبير أو أكثر حسب طبيعة الموضوع، ويمكن إسنادها لنفس خبراء الخبرة الابتدائية⁵³⁴.
3. الخبرة المضادة: يقصد بالخبرة المضادة هي الخبرة التي تتم في حالة تناقض تقارير الخبرة أو اختلافها في تقسيم التعويضات اختلافًا بيناً، أو كون الحل المقترح فيها غير عادل، والهدف من هذا النوع من الخبرة هو مراقبة صحة المعطيات وسلامة وصدق نتائج الخبرة الابتدائية، وتتم بواسطة خبير واحد أو عدة خبراء تعيينه محكمة الموضوع⁵³⁵.
4. الخبرة الجديدة: ويقصد بهذا النوع بأنها الخبرة التي يأمر بها القاضي عند رفضه للخبرة الابتدائية من كل جوانبها لأي سبب من الأسباب⁵³⁶.
5. الخبرة التكميلية هي الخبرة التي يأمر بها القاضي عندما يلاحظ نقصاً كبيراً في الخبرة المقدمة له، أو لأن الخبير لم يقدّم بمهمته على أحسن وجه، أو أنه لم يوف المسألة حقه من البحث فيأمر القاضي حينئذ بخبرة تكميلية، لاستكمال هذا النقص، ويعهد بها إلى خبير أو أكثر، كما يمكن أن يعهد بها إلى الخبير الأول⁵³⁷.

533هنوبي، نصر الدين ونعيمة تراعي. 2007م. الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية. الجزائر. ص28.

534سعيداني. 2009م. أثر الخبرة الفنية في التكيف الفقهي. المرجع السابق. ص21.

535هنوبي ونعيمة. 2007م. الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية. المرجع السابق. ص30.

536سعيداني. 2009م. أثر الخبرة الفنية في التكيف الفقهي. المرجع السابق. ص21.

537هنوبي ونعيمة. 2007م. الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية. المرجع السابق. ص30.

الفرع الثالث: شروط الواقعة المادية موضوع الإثبات عن طريق الخبرة

يشترط في الواقعة موضوع الإثبات عن طريق الخبرة، أن تكون الواقعة محددة، كما يشترط أن تكون متنازع فيها، ومتعلقة بالدعوى ومنتجة فيها، وأن تكون من الجائر إثباتها عقلاً وقانوناً، وهذه الشروط تشترك فيها كل طرق الإثبات وتفرد الواقعة موضوع الإثبات بالخبرة بكونها تتطلب للكشف عنها معرفة فنية متخصصة، ومن هذه الشروط:

أولاً: يجب أن تكون الواقعة موضوع الإثبات محددة

يجب أن تكون الواقعة موضوع الإثبات عن طريق الخبرة محددة؛ لأن الواقعة غير المحددة تبقى بطبيعة الحال مجهولة وتجهيلها يجعلها غير قابلة للإثبات، لذلك يجب ألا يسمح لشخص بأن يثبت واقعة غير محددة حتى لا يضيع وقت القضاء على غير طائل⁵³⁸. ويكفي أن تكون الواقعة المراد إثباتها محددة عند نظر القاضي في أمر إثباتها، سواء تم تعيينها في عريضة الدعوى، أو في مذكرات الخصوم المقدمة في الدعوى أو في طلب تعيين خبير أو غير ذلك، ويكون للقاضي رفض طلب تعيين خبير، إذا تبين له أن الوقائع المدلى بها غير محددة بوضوح⁵³⁹.

ثانياً: يجب أن تكون الواقعة موضوع الإثبات متنازع فيها

يجب أن تكون الواقعة موضوع الإثبات بالخبرة متنازع فيها، أما إذا لم تكن كذلك فلا معنى بالبداية للإثبات، وتكون الواقعة غير متنازع فيها إذا كانت محل إقرار المدعي عليه، وبالتالي تعتبر الواقعة غير متنازع

538 سعد، نبيل إبراهيم. 2010م. أحكام الالتزام والإثبات. مصر: دار الجامعة الجديدة. ص378.

539 قاسم، محمد حسن. 2005م. قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. ص73.

فيها ومن ثم لا محل لإثباتها تلك الواقعة الثابتة بحكم حائز حججته القضائية⁵⁴⁰. وبالتالي لا محل لإجراء خبرة من أجل إثبات الوقائع المعترف بها من الخصوم، ولا محل لإثبات الوقائع التي يكون فيها القانون قد أقام بشأنها قرينة قانونية، فإن مثل هذه الوقائع تعد ثابتة فلا يجوز أن تكون محل إثبات جديد عن طريق إجراء خبرة.

ثالثاً: يجب أن تكون الواقعة موضوع الإثبات متعلقة بالدعوى

تكون الواقعة متعلقة بالدعوى عندما تكون هي بذاتها المصدر المنشأ للحق المدعى به، وعندما تكون الواقعة محل الإثبات متصلة بالواقعة الأصلية التي تمثل الحق المدعى، ويعتبر تعلق الواقعة المطلوب إثباتها بالدعوى من عدمه مسألة موضوعية لا يخضع القاضي في شأنها لرقابة محكمة النقض، لكن يلاحظ أن محكمة النقض يمكنها أن تراقب قاضي الموضوع في هذا المجال عن طريق التسيب⁵⁴¹. ويكون للقاضي أن يرفض اعتبار الواقعة متعلقة بالنزاع ولو اتفق الخصوم على اعتبارها متعلقة به، أما إذا اتفق الخصوم على اعتبار الواقعة غير متصلة بالنزاع، فإن القاضي لا يستطيع أن يطلب تقديم دليل عليها، كون أن اتفاق الخصوم على استبعادها من الدعوى ملزم للقاضي، ومن ثم تصبح غير معروضة على القضاء الذي لا يصح أن يقضى بما لم يطلبه الخصوم⁵⁴².

540. فروخ. 2022م. الخبرة القضائية في المادة العقارية. المرجع السابق. ص60.

541. نصت المادة (3) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م على أنه: "يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وجائزاً قبولها".

542. قاسم. 2005م. قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية. المرجع السابق. ص74.

رابعاً: يجب أن تكون الواقعة المراد إثباتها منتجة في الدعوى

يقصد بهذا الشرط أن يكون من شأن الواقعة إذا ثبتت أن توصل القاضي إلى الحقيقة، أو تؤدي إلى قيام الحق أو الأثر القانوني المدعى بهما، فإن لم تكن للواقعة ثمة تأثير في إقناع القاضي فلا يصبح لأن تكون محلاً للإثبات ولو تعلقت بموضوع الدعوى⁵⁴³. هذا وجاء في قضاء النقض المصري أنه: " ولما كان يشترط وعلى ما تقرره المادة 52 إثبات، لقبول الادعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في النزاع، فإذا كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضي بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها، إذ من العبث تكليف الخصم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً بنتيجة ما في موضوع الدعوى"⁵⁴⁴.

فكل واقعة منتجة في الدعوى تكون متعلقة بها بصورة حتمية، ولكن العكس غير صحيح، بمعنى أنه إذا كانت الواقعة متعلقة بالدعوى فقد تكون منتجة فيها، إلا أن الواقعة المتعلقة بالدعوى رغم أنها غير منتجة في ذاتها إلا أنه إذا أضيفت إلى غيرها من الوقائع التي تحقق إثباتها أمكن حسم النزاع في الدعوى⁵⁴⁵.

خامساً: أن تتطلب الواقعة القانونية موضوع الإثبات معرفة فنية متخصصة

قد يدرك القاضي معلومات بشأن الدعوى عن غير الطريق المرسوم له لإدراك تلك الوقائع التي تعرض عليه، وذلك نظراً لسعة إطلاع منه، أو لسبق فصله في نزاع مماثل أو كونه قد امتحن أو درس فن أو تخصص الواقعة في مرحلة سابقة عن توليه القضاء، فيمنع عليه الاعتماد عليها للفصل في الدعوى صيانة له ولأحكام

543 . نصت المادة (3) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م على أنه: " يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وجائزاً قبولها".

544. نقض مدني مصري، مشار إليه لدى، زهران، همام محمود. 2002م. أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر. ص 41.

545 . فروخ. 2022م. الخبرة القضائية في المادة العقارية. المرجع السابق. ص 66.

القضاء، حيث يعتبر هذا المنع تطبيقاً لمبدأ مجابهة الخصم بالدليل وتمكينه من مناقشته⁵⁴⁶. فمسألة عدم جواز الحكم بالعلم الشخصي للقاضي في القضايا التي تتطلب أهل التخصص والمعرفة الفنية هي مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض في ظل رقابتها التي تمنع القاضي من الاستناد على غير ما تحويه أوراق الدعوى، وعلى غير المعلومات العامة المفترض علمه بها⁵⁴⁷.

ومما سبق يرى الباحث أنه لا بد أن تكون الواقعة التي يطلب تعيين خبير لإثباتها فنياً أن تكون واقعة محددة ومتنازع فيها، كما يشترط أن تكون الواقعة متعلقة بالدعوى ومنتجة بها، كما تتطلب الواقعة القانونية موضوع الإثبات معرفة فنية متخصصة.

المبحث الثاني: أحكام الخبرة الفنية

تعبر الخبرة الفنية عن عمل فني وتقني بحث، يوكله القاضي لأهل الاختصاص من أجل توضيح ما خفى من لبس حول مسألة معينة تكون محل نزاع أمام القضاء، لإبداء رأيهم في طريقة حل هذا النزاع في أي مسألة جنائية أو مدنية أو شرعية أو إدارية، كما لا يكفي بالكفاءة العلمية العالية في مجال التخصص فحسب بل يجب إضافة سنوات من الخبرة في المجال المختص فيه، ليتمكن بقدر الإمكان أن يوصل القاضي لبني حكمه على أساس أقرب للحقيقة الواقعية، فمنذ أن يقرر القاضي في حكمه تعيين خبير ما، فإنه يترتب العديد من الآثار القانونية على ذلك بحق شخص الخبير، عدا عن أنه يكون للقاضي سلطة تقديرية بخصوص تقرير الخبير بعد إيداعه، وبيان مضمون هذا المبحث سنتناوله بالشرح والتفصيل في ثلاثة مطالب: الإجراءات القانونية للخبرة الفنية، والآثار القانونية للخبرة الفنية، وحجية الخبرة الفنية.

546 نص المادة (1) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م على أنه: "لا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه الشخصي".
547 شنيكات، مراد محمود. 2008م. الإثبات بالمعينة والخبرة في القانون المدني. الطبعة الأولى. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص113.

المطلب الأول: الإجراءات القانونية للخبرة الفنية

تتميز الخبرة الفنية بضرورة إتباع إجراءات محددة نص عليها المشرع في قانون البينات الفلسطيني وقانون الإجراءات الجزائية⁵⁴⁸، وهذه الإجراءات يقصد بها الأوضاع القانونية التي تمر بها الخبرة بداية من قيام الأطراف بطلب ندب خبير أو عندما تستعمل المحكمة سلطتها في ذلك تلقائياً، مروراً بصدور الحكم القاضي بتعيين خبير. ولبين مضمون هذا المطلب سيتم التطرق له من خلال ثلاثة فروع: إجراءات تعيين الخبير الفني، وحالات رد الخبير أو استبداله، وأحكام مباشرة الخبير لمهامه.

الفرع الأول: إجراءات تعيين الخبير الفني:

يتم تعيين الخبير⁵⁴⁹ إما يطلب من أحد الأطراف، وحينها يكون للقاضي أعمال سلطته التقديرية في الاستجابة لذلك الطلب أو رفضه مع التسبب كون الأحكام والقرارات القضائية تقتضي التسبب⁵⁵⁰، وقد يعين القاضي خبيراً من تلقاء نفسه إذا رأى وجهاً لذلك، وعليه فللقاضي سلطة تقديرية واسعة في

548. قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م.

549. يشترط بالخبير توافر مجموعة من الشروط، أهمها:

1. أن يكون حائزاً على شهادة جامعية أو شهادة عالية من معهد علمي معترف به تتفق مع القسم الذي يطلب التعيين فيه.
 2. أن يكون مستوفياً لما تتطلبه القوانين الموازية مهنة القسم الذي يرشح للتعين فيه.
 3. أن يكون حاملاً لجنسية الدولة التي يطلب قيده فيها في جدول الخبراء.
 4. يجب أن يكون الخبير كامل الأهلية، غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة.
 5. أن يكون الخبير لائقاً طبياً، أي أن يتمتع بالوضع الصحي الذي يسمح له بمباشرة مهام الخبرة في الاختصاص المطلوب.
 6. كما تشترط أغلب التشريعات ألا يكون الخبير موظفاً.
 7. أن يؤدي اليمين القانونية على أن يؤدي أعماله بصدق وأمانة. راجع، واصل، محمد والهاللي، حسين بن علي. 2004م. الخبرة الفنية أمام القضاء -دراسة مقارنة-. مسقط: المكتب الفني. ص 225.
550. نصت المادة (4) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "1. القرارات الصادرة بإجراءات الإثبات لا يلزم تسببها ما لم تتضمن قضاءً قطعياً".

هذا المجال ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك إلا من منطلق تسبب أحكامه، وذلك كونه هو الأقرب

إلى وقائع القضية المعروضة عليه والأدلة المقدمة بشأنها ومدى كفايتها لتكوين عقيدته⁵⁵¹.

فيجوز للقاضي إذن أن يستعين بالخبراء في المسائل التي يستلزم الفصل فيها استيعاب النقاط الفنية

التي لا تشملها معارفه أو الوقائع المادية الفنية التي قد يشق عليه الوصول إليها، ولا يجوز أن يستعين بالخبراء

في المسائل القانونية التي يفترض فيه العلم بها⁵⁵²، وبالتالي يكون له أن يأمر بنذب خبير أو أكثر في تخصص

واحد أو تخصصات مختلفة⁵⁵³.

ومن الجدير ذكره، يرى الباحث أنه يتم اتباع مجموعة من الإجراءات في الواقع العملي الفلسطيني

لقيد الخبراء في جدول الخبراء المعتمدين لدى القضاء، حيث يتم الإعلان من قبل وزارة العدل عن قبول

طلبات الخبراء في اختصاصات معينة بناءً على احتياجات القضاء⁵⁵⁴، ومن ثم يتقدم من يجد بنفسه

الشروط الواجب توافرها بالخبير بطلب إلى الدائرة المختصة، حيث يتم دراسة الطلبات من قبل لجنة في وزارة

العدل⁵⁵⁵، وبناءً على توصية اللجنة يتم صدور قرار من وزير العدل يفيد إما بقبول الطلب ومن ثم القيد

551. نصت المادة (156) من قانون البنات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "للمحكمة عند الاقتضاء أن تحكم بنذب خبير

واحد أو أكثر للاستشارة بأرائهم في المسائل التي يستلزمها الفصل في الدعوى".

552. نصت المادة (175) من قانون البنات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "2. لا يجوز للخبير إبداء رأيه في المسائل

القانونية".

553. الأطرش، ريم سعيد. 2018م. التطبيقات القضائية للخبرة في المحاكم الفلسطينية. (رسالة ماجستير). جامعة الخليل. ص43.

554. يحتوي الإعلان على ما يلي:

1. أنواع الخبرات أو الاختصاصات المطلوبة.
2. بيان شروط القيد.
3. المستندات الواجب إرفاقها في طلب القيد. راجع، حسين، أيمن محمد علي محمد. الخبرة أمام المحاكم الاقتصادية. جامعة المنوفية. ص115.

555. تباشر اللجنة المختصة بدراسة الطلبات المقدمة من الخبراء التأكد من:

1. تقديم الطلب خلال المهلة المحددة لقبول الطلبات.
2. مجال الخبرة أو الاختصاص المطلوب في الإعلان.
3. المستندات والوثائق المطلوبة من مقدم الطلب.

في جدول الخبراء المعتمدين أمام المحاكم أو رفض الطلب، وهذا القرار يستتبع دفع الرسم سنوياً لإبقاء قيدهم في جدول الخبراء، ومن ثم أداء اليمين القانونية أمام وزير العدل على القيام بالعمل بالصدق والأمانة، وهكذا يتم إنشاء جدول الخبراء المعتمد أمام المحاكم في فلسطين، وبالتالي يتعين على المحاكم التقيد بالجدول المعتمد عن وزارة العدل عند تعيين الخبراء.

وعلى القاضي في قرار تعيين الخبير أن يعرض الأسباب التي أدت إلى لجوئه للخبرة، وعند الاقتضاء تبرير تعيين عدة خبراء، والغرض من التسيب هو حث القضاة على عدم اللجوء لهذا الإجراء إلا في نطاق ضيق أي عند الضرورة، وذلك لما يكتنفه من عيوب أهمها إطالة أمد النزاع وكثرة نفقات التقاضي، عدا عن أن التسيب يعد ضماناً للخصوم وتفعيل دورهم في الرقابة على القاضي بصدد اللجوء للخبير⁵⁵⁶. كما يكون للمحكمة أن تكلف خبيراً أو أكثر ليقدم لها استشارة شفاهية في مسألة فنية، ويدون كاتب الجلسة محتواها في المحضر ويوقع عليه الخبير، كما يجوز للمحكمة أن تكلف الخبير بأن يقدم لها استشارة خطية⁵⁵⁷، وفي حال اتفق الخصوم على اختيار خبير أو أكثر أقرت المحكمة اتفاقهم⁵⁵⁸.

ويجب على المحكمة عند تعيين خبير أن تذكر في منطوق حكمها بياناً دقيقاً لمهمة الخبير والتدابير العاجلة التي يؤذن له في اتخاذها، كما يجب بيان الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة لحساب مصروفات الخبير وأتعابه، والخصم الذي يكلف بإيداع الأمانة والأجل الذي يجب فيه الإيداع⁵⁵⁹، وكذلك المبلغ الذي يجوز للخبير سحبه لمصروفاته، ويتم تحديد الأجل المضروب لإيداع التقرير، وتاريخ الجلسة التي

556. عبد الستار، سحر. 2007م. دور القاضي في الإثبات - دراسة مقارنة-. مصر: دار الفكر الجامعي. ص490.

557. نصت المادة (159) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "1. يجوز للمحكمة أن تكلف خبيراً ليقدم لها شفاهة استشارة في مسألة فنية، ويدون محتواها في محضر الجلسة ويوقع عليه الخبير. 2. ويجوز للمحكمة أن تكلف الخبير بتقديم الاستشارة خطياً".

558. نصت المادة (157) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "1. إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أو أكثر أقرت المحكمة اتفاقهم".

559. بن حاج وخلفي. 2013م. الخبرة القضائية في المواد الجزائية. المرجع السابق. ص31.

تؤجل إليها القضية للمرافعة في حال عدم إيداع الأمانة، وجلسة أخرى أقرب منها لنظر القضية في حال عدم إيداعها⁵⁶⁰.

ومن الجدير بالذكر، أنه إذا كان الأصل الاستعانة بخبير أمر جوازي للقاضي خاضع لسلطته التقديرية، ويخرج من رقابة محكمة النقض، إلا أنه توجد حالات يجب فيها الاستعانة بخبير، والتزام القاضي بنذب خبير قد تفرضه المبادئ العامة، كما قد يكون ملزماً بذلك بموجب نص القانون، وتعد هذه القيود استثناءات على حرية القاضي في تقدير مدى حاجته في اللجوء إلى هذا الإجراء من عدمه⁵⁶¹. إذا استجدت ظروف طارئة تطلب تغيير الخبير الذي سبق للمحكمة وأن عينته، أو إضافة خبير آخر إليه، فيجب في هذه الحالة أن يتم ذلك بطريقة صحيحة حفاظاً على حقوق الدفاع، ومن الجدير بالذكر أن هناك من الخبراء من يسجلون أنفسهم كخبراء محلفين لا لمساعدة السلطة القضائية عندما تحتاجهم، ولكن من أجل الوصول إلى أهداف ومصالح شخصية، فهؤلاء الأشخاص من يجب التخلص منهم عموماً⁵⁶².

الفرع الثاني: حالات رد الخبير أو استبداله

قد يعترض الخبير قبل البدء بتنفيذ مهمة الخبرة الموكلة إليه أو أثنائها أسباب تحول دون القيام بها أو دون استكمال العمل الذي بدأ به، وكان من شأن هذه الأسباب أن تؤثر على التجرد أو الأمانة فتجعله يتنحى عن المتابعة بها أو يرد، وهذه الحالات:

560 نص المادة (156) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.

561 الأطرش. 2018م. التطبيقات القضائية للخبرة في المحاكم الفلسطينية. المرجع السابق. ص45.

562. جداوي، رضا. 2004م. الخبرة القضائية في ضوء القانون المغربي. بحث لنيل الإجازة في القانون الخاص. جامعة الحسن الثاني. ص11.

أولاً: بعض الموانع الطارئة التي تحول بين الخبير وتنفيذ مهمته

هناك مجموعة من الأمور التي تحول بين الخبير وتنفيذ مهامه، منها⁵⁶³:

1. الحوادث الطبيعية الخارجة على إرادة الخبير، كالزلازل والبراكين والعواصف.
2. الظروف الخارجة عن إرادة الخبير بفعل الدولة، كمنع التجول أو إعلان حالة الطوارئ.
3. الوفاة، حيث تعتبر الوفاة قوة قاهرة يستحيل معها على الخبير تنفيذ مهمته، ولا يورث التكليف على اعتباره شخصي، إلا أن الوفاة لا تجعل أمر الخبرة ملغية، وهذه النقطة لم يعالجها المشرع الفلسطيني، فلا يوجد أي نص قانوني يمنع القاضي في حال وجود مانع كالوفاة مثلاً، أن يستبدله بأمر استعجالي بطلب من الطرف الأكثر استعجالاً⁵⁶⁴.
4. أن يصاب الخبير بمرض خطير يقعه عن القيام بالمهمة الموكلة له، كما لو أصيب بعارض من عوارض الأهلالية كالعته أو السفه أو الجنون أو أصيب بمرض ما معدي.
5. كما يمكن أن يحول السفر بين الشخص وتنفيذ المهمة الموكلة بها، مادام أنه كان السفر بدواعي مشروعة.

ثانياً: تنحي الخبير عن أداء مهمته من تلقاء نفسه

يجب على الخبير مراعاة الصدق والأمانة أثناء مباشرته لمهامه في نقل وقائع التحقيق الذي يجريه دون زيادة أو نقصان، وعليه فإنه في كل مرة لا يستطيع الخبير أن يقوم بعمله بتجرد وصدق وأمانة، وخوفاً من تأثير الميول، أو الهوى أو العواطف، أو الترغيب أو التهيب عليه أن يتنحى عن استكمال المهمة سواء بدأ

563. واصل والهلالي. 2004م. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص252.

564. عيادي، أحمد. 2019م. دور الخبرة القضائية في حل المنازعات العقارية. (رسالة ماجستير). جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي.

ص23. وراجع، فروخ. 2022م. الخبرة القضائية في المادة العقارية. المرجع السابق. ص21.

بها أم لم يبدأ، لأنه إن لم يفعل ذلك سوف يكون خطراً على العدالة، لأن القضاء غالباً ما يعتمد على تقرير الخبرة في المسائل التي تحتاج إليها⁵⁶⁵.

ويجب أن يتنحى الخبير عن أداء مهمته بطلب من المحكمة التي كلفته بالخبرة، خلال المدة المحددة بالقانون، ويكون للقاضي أن يعفيه عن أداء مهمته إذا رأى أن الأسباب التي أبقاها لذلك مقبولة⁵⁶⁶.

ثالثاً: أسباب رد الخبير

لم يشأ المشرع أن يترك لأطراف النزاع تحديد الأسباب التي يجوز معها طلب رد الخبير، بل عدد تلك الأسباب على سبيل الحصر، وهي ذات أسباب رد القاضي، فلا يجوز إضافة أسباب جديدة معها، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن المشرع عندما نص على تلك الأسباب كان يقصد منها حماية حياد الخبير وتجرده منعاً من الانحراف عن طريق العدالة، وهذه الحالات هي⁵⁶⁷:

1. القرابة: إذا كان الخبير قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة.
2. العداوة: إذا كان للخبير أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجه ما لم تكون هذه الخصومة قد أقيمت من الخصم أو زوجه بعد تعيين الخبير بقصد رده.
3. النيابة: إذا كان الخبير وكياً لأحد الخصوم في أعماله الخاصة، أو ولياً أو قيماً أو يحتل وراثته له بعد موته أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصي أحد الخصوم، أو بالقيم عليه

565. ناصيف، إلياس والكسبي، ندى. 2016م. دليل الخبراء ووكلاء التفليسة ومراقبي الصلح الاحتياطي. الطبعة الأولى. لبنان. ص16.

566. نصت المادة (163) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "1. يجوز للخبير أن يطلب إعفائه من أداء المهمة التي كلف بها خلال أسبوع من تاريخ تسلمه صورة القرار، ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في قرارها إنقاص هذا الميعاد.

2. يكون لرئيس المحكمة التي عينت الخبير أن يعفيه من أداء مهمته إذا رأى أن الأسباب التي أبقاها لذلك مقبولة".

567. نص المادة (167) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م. وراجع أيضاً الأطرش. 2018م. التطبيقات القضائية للخبرة في المحاكم الفلسطينية. المرجع السابق. ص65. وراجع أيضاً، خالد ومداي. 2018م. الخبرة القضائية في المسائل المدنية. المرجع السابق. ص32.

أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها، وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى.

4. المصلحة: إذا كان للخبير، أو لزوجه أو لأحد أقاربه أو أصهاره، أو لمن يكون وكيلاً عنه أو ولياً أو وصياً أو قيماً أو وارثاً مصلحة في الدعوى القائمة.

5. الخدمة: إذا كان الخبير يعمل عند أحد الخصوم.

6. المؤاكلة والمساكنة: إذا كان الخبير قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية، أو كانت بينهما عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته أداء مهمته بغير تحيز.

وأمام هذه الحالات يبقى السؤال الذي يطرح نفسه، ما هي الإجراءات المتخذة لرد الخبير؟

نصت المادة (168) من قانون البينات الفلسطيني على أنه: "إذا قام في الخبير سبب من أسباب

الرد وجب عليه أن يعرض تنحيه من تلقاء نفسه على المحكمة التي عينته"، يفهم من هذا النص أنه تعتبر

أسباب رد الخبير من الأسباب الهامة الجديدة التي يمكن أن تقدم من قبل الخبير للقاضي للتنحي عن أداء المهمة الموكلة إليه من تلقاء نفسه.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، أنه ماذا يحدث في حالة توافر سبب أو أكثر من أسباب رد

الخبير، ولم يتنح من تلقاء نفسه؟

أجاب قانون البينات الفلسطيني على هذا التساؤل⁵⁶⁸، بضرورة تقديم طلب رد للخبير من قبل

الخصوم الذين لديهم مصلحة خلال مدة زمنية معينة، كما يمكن أن يتم تقديم طلب الرد إذا كانت أسبابه

568. نصت المادة (169) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "يحصل طلب الرد بتكليف الخبير بالحضور أمام المحكمة، وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تعيينه إذا كان القرار قد صدر بحضور طالب الرد أو في خلال الثلاثة أيام التالية لإعلان منطوق القرار إليه".

قد نشأت بعد انتهاء المدة المحددة قانوناً وقدم الخصم دليلاً للمحكمة على أنه لم يكن يعلم بسبب رد الخصم إلا بعد انقضاء هذه المدة، وبناءً على ما سبق تقضي المحكمة التي عينت الخبير في طلب الرد، ولا يجوز الطعن في القرار الصادر بأي طريق، وإذا تم رفض طلب الرد يحكم على طالبه بغرامة مالية لا تزيد عن مائة دينار أردني أو ما تقابلها بالعملة المتداولة.

الفرع الثالث: أحكام مباشرة الخبير لمهامه

هناك مجموعة من الأمور التي يقوم بها الخبير عند مباشرته لمهامه، أهمها:

أولاً: حلف اليمين القانونية

يتعين على الخبير الفني قبل مباشرته لمهامه التي تسند إليه تأدية يمين قانونية على القيام بالأعمال الموكلة إليه بصدق وأمانة⁵⁶⁹، وبعد تأدية هذه اليمين يستطيع القيام بمهام الخبرة دون الحاجة لإعادة تحليفها له عند مباشرة كل مهمة عند تعيينهم لها من قبل المحاكم، ويترتب على عدم حلف اليمين بطلان الأعمال التي باشرها الخبير⁵⁷⁰.

نصت المادة (170) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "لا يسقط الحق في طلب الرد إذا كانت أسبابه قد طرأت بعد الميعاد المشار إليه في المادة (169) من هذا القانون، أو إذا قدم الخصم الدليل على أنه لم يعلم بها إلا بعد انقضائه". كما نصت المادة (172) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "تقضي المحكمة التي عينت الخبير في طلب الرد، ولا يجوز الطعن في القرار الصادر فيه بأي طريق، وإذا رفض طلب الرد حكم على طالبه بغرامة لا تزيد على مائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً".

569 . خالدي ومداني. 2018م. الخيرة القضائية في المسائل المدنية. المرجع السابق. ص26.
570. نصت المادة (162) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "إذا كان اسم الخبير غير مقيد في جدول الخبراء، وجب عليه أن يحلف يميناً أمام المحكمة التي ندبته بغير ضرورة لحضور الخصوم بأن يؤدي عمله بصدق والأمانة، وإلا كان العمل باطلاً ويجر محضر بحلف اليمين يوقعه رئيس المحكمة والكاتب".

ثانياً: التفرغ لمهام الخبرة

لا يجوز للخبير أن يجمع بين عمله وأي عمل لا يتفق وكرامته واستقلاله في عمله، وبالتالي يجوز منعه من مزاوله أي عمل آخر لا يتفق مع واجباته وحسن أداء مهام الخبرة⁵⁷¹، كما أنه إذا حددت المحكمة مهمة للخبير كمعاينة الشيء المتنازع عليه، امتنع على الخبير أن يبدي رأياً فيما يترتب من نتائج واقعية أو قانونية على المعاينة المكلف بها⁵⁷².

والمهمة المنوطة بالخبير قد تتخذ صوراً ثلاثة⁵⁷³:

1. المعاينة: وهي عبارة عن وصف مادي للشيء محل النزاع دون إبداء أي رأي في نتائجه.
2. الاستشارة: هي طلب رأي في مسألة لا تتسم عادة بالتعقيد الكبير.
3. الخبرة: يجب على الخبير عندما يلاحظ أن الأمر ازداد تعقيداً، يقوم بمباشرة أعمال الخبرة.

ثالثاً: الخبير وحقه في إنابة غيره لمباشرة مهامه

يطرح الباحث تساؤلاً مهماً، يتمثل في: هل من الممكن للخبير الذي عينته المحكمة أن يستعين بالغير من أجل إنجاز مهمته؟

الأصل العام أن الخبير يجب أن يباشر المهام المكلف بها دون أن ينوب عنه أي شخص آخر⁵⁷⁴، وبمراجعة الأحكام الواردة بقانون البنات، يجد أن القانون جاء صريحاً عندما نص على أن يقوم الخبير

571 واصل والهلالي. 2004م. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص228.

572. نصت المادة (158) من قانون البنات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "إذا حددت المحكمة مهمة الخبير بمعاينة الشيء المتنازع عليه، امتنع على الخبير أن يبدي رأياً فيما يترتب من نتائج واقعية أو قانونية على المعاينة المكلف بها".

573 جداوي. 2004م. الخبرة القضائية في ضوء القانون المغربي. المرجع السابق. ص12.

574 الضالع، عبد الله بن محمد. 1416هـ. الخبرة وأثرها في القضاء. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء. العدد 14. السنة الرابعة. ص54.

شخصياً بأداء المهمة الموكلة اليه، ومع ذلك يجوز له الاستعانة بالعاملين لديه تحت إشرافه ورقابته، كما يجوز له الأخذ برأي خبير آخر في مسألة فنية تختلف عن اختصاصه بشرط أن تكون المحكمة قد أدت له بذلك⁵⁷⁵. وإذا كان الخبير شخصاً معنوياً، يجب على ممثله القانوني أن يحدد الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين سيتولون مهمة الخبير، ومن ثم يعرض الأمر على المحكمة التي يكون لها بطبيعة الحال قبول أو رفض أداء هؤلاء الأشخاص⁵⁷⁶.

ومما سبق يرى الباحث أنه يجوز للخبير أن ينيب غيره في بعض التفاصيل المادية بعد معاينة محل الخبرة بنفسه، كما يجوز له أن يستعين في بعض الأعمال المادية البسيطة ببعض العاملين الذين يعملون تحت أمرته وإشرافه.

رابعاً: الخبير وسماع أقوال الخصوم

يحق للخبير سماع أقوال الخصوم، كون أن مهمة الخبير هي جمع المعلومات من خلال ما يحصل عليه من مستندات وملاحظات من الخصوم، حتى يلم بكل جوانب مهمته الموكلة إليه، ولا يتأتى ذلك إلا بسماع الخصوم والتعقيب على ما يجوزهم من مستندات وأوراق⁵⁷⁷. والمتأمل للقانون الفلسطيني يجده أنه أجاز للخبير سماع الخصوم وأقوالهم، حيث قضى القانون أنه يكون للخبير أن يسمع أقوال الخصوم وملاحظاتهم، فإذا تخلف أحدهم عن تقديم مستنداته أو عن تنفيذ أي إجراء من إجراءات الخبرة في المواعيد

575 نصت المادة (165) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "على الخبير أن يقوم شخصياً بأداء المهمة الموكلة إليه ويجوز له الاستعانة بالعاملين لديه تحت إشرافه ورقابته أو برأي خبير آخر في مسألة فنية تختلف عن اختصاصه، وذلك كله إذا أدت له المحكمة بذلك".

576 نصت المادة (166) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "إذا كان الخبير شخصاً معنوياً، وجب على ممثله القانوني أن يبين للمحكمة الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين يتولون أداء المهمة، ويجوز للمحكمة قبول أو رفض أداء هؤلاء الأشخاص لها".

577 الضالع. 1416هـ. الخبرة وأثرها في القضاء. المرجع السابق. ص 65.

المحددة بشكل يتعذر معه على الخبير مباشرة أعماله أو التأخير في مباشرتها، يكون للمحكمة أن تقدم مذكرة للحكم على الخصم بغرامة لا تتجاوز مائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو إنذاره بسقوط حقه في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير⁵⁷⁸.

خامساً: الخبير وسماع أقوال غير الخصوم

أكد القانون الفلسطيني على أنه يكون للخبير أثناء جمع المعلومات والملاحظات المهمة لأداء عمله أن يستمع بغير يمين لأقوال غير الخصوم⁵⁷⁹، سواء ممن يحضرهم الخصوم أو ممن يرى الخبير أهمية لسماع أقواله من تلقاء نفسه، بشرط أن يكون قرار القاضي قد سمح له بذلك⁵⁸⁰.

ويرى الباحث أن المشرع يطلق مصطلح شهادة الشهود على مثل هذه الحالة، وهذا ما أكد عليه في موضع آخر من القانون وهو أنه يجوز للمحكمة أن تسمع شهادة غير الخصوم إذا رأت ضرورة لذلك⁵⁸¹، فالملاحظ أنه المشرع كان دقيقاً في اعطاء الصلاحيات، فيكون للخبير سماع الأقوال بغير يمين على سبيل الاستئناس بعد أخذ الأذن من المحكمة، في حين أنه إذا رأت المحكمة ضرورة من سماع شهادة هؤلاء الأشخاص فإنها تسمعها كشهادة شهود وييمين أمام القاضي.

578 نص المادة (1/176) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.

579 بن حاج وخلفي. 2013م. الخبرة القضائية في المواد الجزائية. المرجع السابق. ص54.

580 نصت المادة (2/176) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "يسمع الخبير بغير يمين أقوال من يحضرهم الخصوم أو من يرى هو سماع أقوالهم إذا كان الحكم قد أذن له بذلك".

581 نصت المادة (177) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "يجوز للمحكمة أن تسمع شهادة الأشخاص المشار إليهم في المادة (176) من هذا القانون إذا رأت ضرورة لذلك".

سادساً: أهم الإشكاليات والمعوقات التي تؤثر في إنجاز الخبرة

هناك مجموعة من الإشكالات التي تؤثر على عمل الخبير عند مباشرته لمهامه، أهمها⁵⁸²:

1. عدم إلمام الخبراء بالقوانين المنظمة لمهام وواجبات الخبير وإجراءات تعيينه، وهذا ما يمكن حسب وجهة نظر الباحث التغلب على هذه الإشكالات بإعطاء دورات مكثفة للخبراء قبل قيدهم في جدول وزارة العدل كخبراء معتمدين لدى المحاكم.
2. قلة الخبراء المتخصصين في بعض المجالات الفنية الدقيقة في دوائر عدة محاكم، ويمكن التغلب على هذه الإشكالية حسب رؤية الباحث إلى إحداث فروع جديدة بخصوص مجال الخبرة، خاصة بالمسائل التي تظهر بها نزاعات معروضة على القضاء في مجالاتها.
3. بطيء إجراءات التبليغ لأطراف الخصوم أو الخبراء، ويمكن التغلب على هذه الإشكالية حسب وجهة نظر الباحث، باتباع واعتماد الوسائل الحديثة في تبليغ إجراءات الخبرة سواء للأطراف ودفاعهم أو للخبراء.
4. لجوء بعض المحاكم للخبرة في ظل غياب مبرر ذلك، ويرى الباحث أنه يمكن التغلب على هذه الإشكالية بضرورة التنويه للقضاة وتدريبهم.
5. خلو بعض قرارات المحاكم بخصوص تعيين الخبراء من البيانات الأساسية.
6. لجوء بعض الخبراء إلى الاستفادة من هذه الصفة واستغلالها لغرض كسب ثقة الخصم الذي يتعامل معه بشكل مباشر، ويرى الباحث أنه يمكن التغلب على هذه الإشكالية بتفعيل الرقابة القضائية بهذا الخصوص.

582 . سلام، محمد. 2012م. الخبرة القضائية في القانون المغربي وضرورة التأهيل والتأطير والتخليق. عرض قدم أمام الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة. ص 12-13.

7. عدم احترام الخبراء للإجراءات وترتيبها عند إنجاز مهامهم، ويمكن التغلب على ذلك بحسب

وجهة نظر الباحث، بأن يتم تفعيل الرقابة القضائية على إجراءات ومراحل إنجاز الخبرة وإلزام

الخبراء بالتواصل المستمر مع المحكمة.

8. عدم إنجاز الخبراء لمهامهم في الآجال المحددة لذلك.

9. إنجاز تقارير ناقصة بإغفال بعض النقاط المحددة للخبير، وعدم استجابته للمحكمة عندما تقوم

بإرجاع المهمة إليه لإكمالها، كما يمكن أن تكون التقارير غير دقيقة ومفتقرة للموضوعية.

10. تكليف بعض الخبراء مساعديهم بإنجاز أعمال الخبرة والاكتفاء بتوقيع التقرير فقط.

المطلب الثاني: الآثار القانونية للخبرة الفنية

يتمثل الهدف الأساسي للخبرة الفنية تنوير القاضي في المسائل التطبيقية الواقعية التي تتطلب بحثاً

خارج إطار المعرفة القانونية له، والتي لا يمكن معرفة جوهرها وطبيعتها إلا بتوافر دراية وفن مختص لا يتمتع

بهما القاضي، وبمجرد تكليف الخبير بأداء مهامه فإنه يترتب عليه مجموعة من الآثار القانونية التي تتمثل في

ترتيب الواجبات والحقوق بخصوص الخبير والمتعامل معه. ولتوضيح أهم الآثار القانونية المترتبة على الخبرة

الفنية فإنه لابد من تفصيلها في فرعين: واجبات الخبراء، وحقوق الخبراء.

الفرع الأول: واجبات الخبراء

بعد إعلان مهمة الخبير من قبل المحكمة، فإنه يتعين بعد تحليفه لليمين القانونية إذا كان خبيراً غير

محلف، فإنه يبدأ عمله في الوقت المحدد له في حكم الخبرة، ومن هذه اللحظة فإنه يترتب على ذلك مجموعة

من الواجبات الملقة على عاتقه، أهمها:

أولاً: تنفيذ مهمة الخبرة

يتوجب على شخص الخبير بمجرد حكم الخبرة من المحكمة مباشرة إجراءات الخبرة، وذلك بقيام الخبير في الموعد المحدد بدعوة الخصوم لحضور إجراءات التحقيق عن طريق المحكمة، ومن ثم مباشرة التحقيقات ولو لم يحضر الخصوم طالما تم تبليغهم بذلك بإعلان صحيح⁵⁸³. إذا لم يتضمن تحديداً للموعد فعلى الخبير أن يباشر عمله في موعد لا يتعدى أسبوعين من تاريخ إعلانه بالمهمة، وعليه في هذه الحالة أن يخطر الخصوم بالموعد الذي حدده للبدء بمباشرة إجراءات الخبرة⁵⁸⁴. وليس من الواجب أن يتم إعلان الخصوم من قبل الخبير إذا اقتصر عمله على وضع رسم، أو تدقيق مستند أو إجراء كشف طبي أو فحص عقلي أو تحليل كيميائي أو تحديد السعر بضاعة بتاريخ معين⁵⁸⁵.

ويكون على الخبير التقيد بمبدأ المواجهة لسماع أقوال الخصوم وملاحظاتهم وطلباتهم، والاستماع إلى أقوال من يرى الحاجة إلى سماعه دون تحليفه اليمين من أجل الحصول على معلومات منه تتعلق بموضوع التحقيق بجداد وتجرد وصدق وأمانة، والطلب من الخصوم تقديم بعض البيانات والمعلومات التي تتطلبها أعمال الخبرة، وفي حال الامتناع عن ذلك يرفع الأمر إلى المحكمة المعنية لاتخاذ ما تراه مناسباً⁵⁸⁶. وإذا احتاج الأمر إلى أن يسمع الخبير أقوال المتهم في المسائل الجزائية، فإنه لا يمكن له القيام بذلك نفسه، وإنما يجب عليه أن يقوم به قاضي التحقيق بحضور الخبير وبحضور محامي المتهم بعد استدعائه قانوناً وفقاً للأوضاع المقررة لإجراء الاستجواب ما لم يتنازل صراحة عن ذلك⁵⁸⁷.

583. عيد، أودار. 1992م. موسوعة أصول المحاكمات. ج18. ص71.

584. واصل والهلالي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص145.

585. عيد. 1992م. موسوعة أصول المحاكمات. المرجع السابق. ص72.

586. واصل والهلالي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص148.

587. سعودي. 2018م. دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية. المرجع السابق. ص10.

كما يتوجب على الخبير في سياق تنفيذ مهمته أن يتقيد في سر المهنة بصفته مساعداً قضائياً في معرض تنفيذ مهمته، وبالتالي لا يكون له أن يكشف عن أي معلومات حصل عليها أثناء القيام لمهمته دون موافقة المحكمة أو الشخص المعني بها⁵⁸⁸. ولقاضي التحقيق تسليم الخبير الأشياء والأوراق والوثائق التي قد يحتاجونها للاطلاع عليها لإنجاز مهمتهم، كالوثائق المحاسبية والمستندات المراد مضاهاتها أو التقارير الطبية⁵⁸⁹.

ويمكن أن يتوقف الخبير عن متابعة تنفيذ مهمته إذا تنازل المدعي عن الدعوى أو طلب أحد الخصوم ذلك، سواء أكان من قبل المدعي أو المدعي عليه أو المتدخل إذا وافق بقية الخصوم على الطلب أو إذا لم يمانعوا أو يعترضوا على ذلك، أو عند وجود خلاف بين الخصوم حول تفسير الحكم الصادر بالاستعانة بالخبرة، أو الطعن في مستند حاسم في النزاع محل الخبرة، أو إنهاء النزاع صلحاً فتصبح مهمة الخبرة في هذه الحالة غير ذات جدوى، أو تعذر تنفيذ المهمة في حالات وظروف إتمام مهمة الخبرة⁵⁹⁰.

ثانياً: إيداع التقرير

يجر الخبير عند انتهائه من المهمة الموكلة إليه تقريراً يشمل وصف ما قام به شخصياً من أعمال، كما يجب أن يتضمن في هذا التقرير النتائج التي استخلصها الخبير بنفسه من عمله، والتي تجيب على الأسئلة التي يكون قاضي التحقيق قد طرحها⁵⁹¹. ويجب أن يتضمن التقرير أيضاً عرض الرأي الفني في المسألة محل الخبرة مع عرض الأوجه التي تم الاستناد إليها في الوصول إلى الرأي الذي تم التوصل إليه⁵⁹². وإذا

588. عيد. 1992م. موسوعة أصول المحاكمات. المرجع السابق. ص73.

589. سعودي. 2018م. دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية. المرجع السابق. ص10.

590. واصل والهلالي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص149-154.

591. . سعودي. 2018م. دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية. المرجع السابق. ص11.

592. واصل والهلالي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص155.

تعدد الخبراء يكون لكل منهم أن يقدم تقريراً مستقلاً لرأيه، ما لم يتفقوا على أن يقدموا تقريراً واحداً يذكر فيه رأي كل منهم وأسبابه⁵⁹³. وبعد الانتهاء من إعداد التقرير يكون على الخبير أن يودعه ومحاضر أعماله لدى قلم المحكمة، كما يودع كذلك جميع الأوراق التي سلمت إليه، وعلى الخبير أن يخبر الخصوم بهذا الإيداع خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لإيداعه لدى المحكمة، وذلك لكتاب مسجل بعلم الوصول⁵⁹⁴. أما إذا تأخر الخبير عن إيداع تقريره في الموعد المحدد في حكم المهمة الموكلة بها، وجب عليه أن يودع لدى قلم المحكمة قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة يبين فيها ما قام به من أعمال والأسباب التي حالت دون إتمامه هذه المهمة في الموعد المحدد⁵⁹⁵. وإذا رأت المحكمة مبرراً لتأخير الخبير، تمنحه موعداً آخرًا لإنجاز مهمته فيها وإيداع تقريره خلال هذه المدة الجديدة، أما إذا لم ترى المحكمة مبرراً لتأخر الخبير في إيداع تقريره جاز لها الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة دينار أردني، أو منحه أجلاً جديداً لإنجاز مهمته خلالها وإيداع تقريره، أو أن تقرر استبدال الخبير بخبير آخر مع إلزام الخبير المخل بالتزامه برد ما يكون قد قبضه من الأمانة بقرار غير قابل للطعن فيه⁵⁹⁶.

593 . سعودي. 2018م. دور الخبرة الفنية في إثبات النزوير في المستندات الخطية. المرجع السابق. ص 11.
594 نصت المادة (180) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "1. يقدم الخبير بإيجاز ودقة تقريراً موقعاً منه بنتيجة أعماله ورأيه والأوجه التي استند إليها.

2. إذا تعدد الخبراء فلكل منهم أن يقدم تقريراً مستقلاً برأيه ما لم يتفقوا على أن يقدموا تقريراً واحداً يذكر فيه رأي كل منهم وأسبابه".
595 نصت المادة (1/182) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "1. إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل المحدد بالقرار الصادر بتعيينه وجب عليه أن يودع قلم كتاب المحكمة قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة يبين فيها ما قام به من الأعمال والأسباب التي حالت دون إتمام مهمته".

596 نصت المادة (182/2) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "إذا رأت المحكمة مبرراً لتأخير الخبير، منحتة أجلاً لإنجاز مهمته وإيداع تقريره، فإذا لم تر مبرراً لتأخيره، جاز لها الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، ومنحه أجلاً لإنجاز مهمته وإيداع تقريره، أو استبدلت به غيره مع إلزامه برد ما يكون قد قبضه من الأمانة بقرار غير قابل للطعن".

إلا أنه في حال كان التأخير في إيداع التقرير راجعاً إلى خطأ الخصم تحكم المحكمة عليه بغرامة لا تزيد عن مائة دينار أردني، كما يجوز لها أيضاً أن تحكم بسقوط حقه في التمسك في الحكم الصادر بتعيين خبير، ويكون هذا الحكم غير قابل للطعن فيه⁵⁹⁷.

الفرع الثاني: حقوق الخبراء

بمجرد مباشرة الخبير بمهامه الموكلة بها بحكم المحكمة فإنه يترتب له مجموعة من الحقوق، أهمها:

أولاً: عدم التدخل من قبل المحكمة والخصوم في أعمال الخبير

من الحدير بالذكر أنه عند استعانة المحكمة أو الخصوم بالخبير يكون ذلك نتيجة نقص في معلوماتهم المعروضة للبحث أمام الخبير، وعلى المحكمة والخصوم أن يساعدوا الخبير في أداء مهمته من خلال السماح له بالاطلاع على الأوراق والمستندات وملف الدعوى إذا اقتضى الأمر ذلك⁵⁹⁸. فمقابل إيداع الخبير لتقرير خاص بالمسألة الفنية المعروضة عليه، على القاضي ألا يتدخل في عمله وخاصة في الجوانب الفنية⁵⁹⁹. وبالتالي يتوجب على القاضي والخصوم الابتعاد على كل ما يثير شبهة الخبير في اتجاهه واهتمامه في اثبات نواحي معينة من الدعوى، وليس للقاضي أن يقيد الخبير باتباع وسيلة فنية معينة دون سواها⁶⁰⁰. كما لا يجوز لأي جهة معينة أن تخلق العراقيل أمام عمل الخبير، فلا يجوز لأي وزارة، أو هيئة عامة أو مؤسسة

597 نصت المادة (182/3) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "إذا كان التأخير ناشئاً عن خطأ الخصم، حكمت عليه المحكمة بغرامة لا تزيد عن مائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، ويجوز بسقوط حقه في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير، ويكون الحكم غير قابل للطعن".

598 البديري، كريم خميس خصبك. 2016م. الخبرة في الإثبات الجزائي-دراسة مقارنة. لبنان: دار السنهوري. ص291.

599. سعودي. 2018م. دور الخبرة الفنية في إثبات النزوير في المستندات الخطية. المرجع السابق. ص12.

600. البديري. 2016م. الخبرة في الإثبات الجزائي-دراسة مقارنة. المرجع السابق. ص292.

خاصة أو شركة أو جمعية تعاونية أو منشأة فردية أن تمتنع الخبير بغير مبرر قانوني عن اطلاعه على ما يلزم الاطلاع عليه⁶⁰¹.

ثانياً: الحصول على أجور ونفقات الخبير

يفرض للخبير مقابل أداء مهمته الموكل بها أتعاب ومصروفات تقدرها المحكمة التي أمرت بذلك، حيث تقوم بتقدير هذه الأجر والمصروفات بعد مراعاتها لمجموعة من المسائل، كأهمية الدعوى والأعمال الذي قام بها والجهد المبذول لقاء إعداد تقريره، والمدة الذي استغرقها الخبير في إنجاز مهمته⁶⁰².

المطلب الثالث: حجية الخبرة الفنية

من المبادئ السائدة في القانون أن الخبرة الفنية باعتبارها أحد أدلة الإثبات ليست ملزمة للقاضي، فالقاضي غير ملزم بما جاء بتقرير الخبير، فله أن يأخذ به كلاً أو جزءاً، وله أن يهمله ويعتبره كأنه لم يكن، ولكن يوجد ما يثبت أن تلك الحرية ليست مطلقة، لأنه عندما لجأ إلى تقرير إجراء الخبرة، كان أمام مسألة فنية تستدعي إجراء تحقيق من أهل الخبرة والاختصاص، وإلا لماذا قرر اللجوء إليها. ولتوضيح هذا المطلب سنتناوله بالبحث في فرعين: تقرير الخبرة ومشتملاته، وسلطة القاضي في تقدير تقرير الخبرة.

601. نصت المادة (178) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "لا يجوز لأي وزارة أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية تعاونية أو منشأة فردية أن تمتنع الخبير بغير مبرر قانوني عن اطلاع الخبير على ما يلزم الاطلاع عليه مما يكون لديها من دفاتر أو سجلات أو مستندات أو أوراق تنفيذاً للقرار الصادر بنسب الخبير".

602. البديري. 2016م. الخبرة في الإثبات الجزائي-دراسة مقارنة. المرجع السابق. ص293.

الفرع الأول: تقرير الخبرة ومشمولاته

حتى يستجمع تقرير الخبرة المكتوب جميع شروط صحته الشكلية والموضوعية، يجب أن يشمل على مجموعة من البيانات التفصيلية، يجب أن تشمل المقدمة على اسم ولقب وصفة وعنوان الخبير، وكذلك صفة السلطة المكلفة له واسم ولقب الخصوم أو المتهم والتهمة الموقوف لأجلها⁶⁰³. ويجب أن تكون المقدمة شاملة أيضاً على المهمة كما وردت في الحكم الصادر بتكليف الخبير دون زيادة أو نقصان، كما يجب أن تشمل على موجز عن موضوع النزاع، حتى يصل إلى نقطة الجسم الأساسية التي استدعت الحكم بإجراء الخبرة الفنية⁶⁰⁴.

أولاً: إجراءات وأعمال الخبرة

يجب أن يتضمن تقرير الخبرة على جميع الاستقصاءات التي قام بها الخبير في معرض تنفيذ المهمة في أقوال الخصوم، ويجب أيضاً أن تشمل على المستندات التي حصل عليها منهم أو من جهة أخرى، وكافة الأدلة التي قدمت له، أضف إلى ذلك التحليلات التي قام بها في ضوء الواقعة حل النزاع، والاختبارات التي أجراها كمضاهاة الخطوط مثلاً، وبيان عينات المضاهاة والبحث عنها، وإجراء المضاهاة والمقارنة الفنية باستخدام الأجهزة والتقنيات العلمية والضرورية⁶⁰⁵.

603 سعودي. 2018م. دور الخبرة الفنية في إثبات النزوير في المستندات الخطية. المرجع السابق. ص14.

604 الرحيلي. 2014م. الخبرة في المسائل الجزائية. المرجع السابق. ص109.

605 واصل والهلالي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص158.

ثانياً: نتائج الخبرة

تعد النتيجة هي العنصر الأساسي الذي يجب أن يشتمل عليه تقرير الخبير إضافة للعناصر الأخرى لكي يكون التقرير مكتملاً، إذ تعبر النتيجة عن خلاصة الرأي الفني في محل الخبرة، والتي يجب أن تنصب على تلك الواقعة دون غيرها من الأمور، حتى وإن كانت قريبة الصلة بها ما لم يتفق الخصوم كتابه على محضر التحقيق تكليف الخبير بها⁶⁰⁶. كما يجب أن يبين الخبير رأيه بشكل واضح وصريح، وعليه أن يقدم إلى المحكمة كل ما من شأنه إثارة الطريق أمام المحكمة في شأن التحقيق الذي قام بها⁶⁰⁷.

ثالثاً: التاريخ والتوقيع

يجب أن يحمل التقرير توقيع الخبير الذي أجرى الخبرة ونظم التقرير، وكذلك يجب عليه أن يضمن تقريره وقت وتاريخ إجراء وتنظيم التقرير، فالتوقيع على التقرير من المسائل الجوهرية الواجب توافرها لإكساب التقرير صفته الرسمية والقانونية⁶⁰⁸.

رابعاً: المرفقات

يجب أن يثبت الخبير في تقريره المرفقات، ويقصد بالمرفقات الأوراق والمستندات التي تكون تحت يد الخبير بمناسبة تنفيذ الخبرة ويودعها مع التقرير، وتشمل المرفقات جميع الإخطارات والتبليغ والعقود والتقارير الأخرى والإقرارات الصادرة من الأشخاص⁶⁰⁹.

606 الذنيبات. 2003م. دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية في القانون الأردني. المرجع السابق. ص 259.

607 سعودي. 2018م. دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية. المرجع السابق. ص 15.

608 الذنيبات. 2003م. دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية في القانون الأردني. المرجع السابق. ص 259.

609 الرحيلي. 2014م. الخبرة في المسائل الجزائية. المرجع السابق. ص 107.

الفرع الثاني: سلطة القاضي في تقدير تقرير الخبرة

نص القانون صراحة على أنما يبيده الخبير في تقريره يكون ملزماً بنتيجة أعماله للقاضي متى كانت الخبرة صحيحة سليمة، وبالتالي لا يستطيع القاضي الحكم بخلاف ما جاء به، إلا إذا بين الأسباب التي تبرر ذلك⁶¹⁰. وبهذا تكون سلطة القاضي في تقدير تقرير الخبير متمثلاً بالحالات التالية:

أولاً: اعتماد المحكمة لتقرير الخبير اعتماداً كلياً

يقضي المبدأ القانوني أن الأخذ بتقرير الخبرة هو من قبيل السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا معقب عليها في ذلك، ومحكمة الموضوع غير ملزمة بتعليل الأسباب التي دعتها للأخذ بما جاء بتقرير الخبرة متى كانت صحيحة سليمة، ويكتفى على المحكمة أن تشير في الأسباب أنها اقتنعت بالخبرة الجارية في الدعوى لذلك اعتمدها في الحكم⁶¹¹. وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض المصرية في حكم لها أنه: "إذا أخذت المحكمة بتقرير الخبرة لاقتناعها بصحة ما جاء فيه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالاً على الطعون التي توجه إليه أو بإجابة الطلب بإعادة المأمورية إلى الخبير"⁶¹².

كما أن قناعة المحكمة بتقرير الخبرة لا تدخل تحت رقابة محكمة النقض، وبهذا الصدد قضت المحكمة الاتحادية الإماراتية على أنه: "الأخذ بتقرير الخبير المتدب محمولاً على أسبابه من سلطة محكمة الموضوع متى اقتنعت بسلامة الأسس التي بني عليها"⁶¹³. إلا أن الأخذ بما جاء بتقرير الخبرة من قبل المحكمة يجب ألا ينصرف إلا على ما يبيده الخبير من أمور تتصل بخبرته واختصاصه في محل الخبرة، أما كل ما يتعلق

610. نصت المادة (185) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م، على أنه: "رأي الخبير لا يقيد المحكمة لكنها تستأنس به، وإذا حكمت خلافاً لرأي الخبير وجب عليها بيان الأسباب التي أوجبت إهمال هذا الرأي كله أو بعضه".

611 أبو حمدان. 2018م. الخبرة الفنية في الدعاوى الجزائية. المرجع السابق. ص 85.

612 نقص مدني مصري رقم 1250 لسنة 48ق، الصادر بتاريخ 1982/4/11م.

613 المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات، الطعن رقم 101، الصادر بتاريخ 1993/11/7م.

بمشاهداته التي تخرج عن مفهوم الخبرة، فإنها لا تعدو أن تكون من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والقواعد العامة في الإثبات⁶¹⁴.

كما يشترط أن تكون الأسباب التي بنيت عليها الخبرة سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي توصل إليها الخبير في تقريره، وهذا أمر منطقي لاعتماد المحكمة على أسبابه عند إصدار الحكم، وذلك إعمالاً للمبدأ الأساسي الذي يقضي أنه يتعين على القاضي أن يلجأ إلى الخبرة الفنية في كل مسألة تستلزم معرفة في أمور فنية لا تدخل في اختصاصه، وأنه ليس للقاضي أن ينصب من نفسه خبيراً في تلك المسائل الفنية البحتة، وأنه ليس يستغني عن الخبرة إلا إذا تأكد لديه أنها أصبحت غير منتجة في الدعوى، لذلك تكون المحكمة ملزمة بنتيجة الخبرة⁶¹⁵.

ثانياً: اعتماد المحكمة لتقرير الخبير اعتماداً جزئياً

يقضي النص القانوني أن الخبرة الفنية ما هي إلا رأي استشاري لا تقيد القاضي، كون أن القاضي هو الخبير الأول وله الرأي الأول والأخير في حسم النزاع، وبالتالي فله أن يأخذ برأي الخبير كله، وله أن يأخذ برأي الخبير بعضه وفقاً لما يقتنع به، فهذا كله في إطار سلطته التقديرية، إلا أن تلك السلطة مرتبطة بوجود أسباب تبرر أخذ القاضي بجزء من تقرير الخبرة وإهمال الجزء الآخر منه⁶¹⁶. وبهذا الصدد قضت المحكمة الاتحادية الإماراتية على أنه: "رأي الخبير عنصر من عناصر الإثبات، وللمحكمة الموضوع تقديره، فتأخذ به كله أو بعضه أو تطرحه كلية أو تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات متى وجدت في أوراق

614 السعيد. 2011. شرح قانون العقوبات الأردني، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة. المرجع السابق. ص 174.

615 . واصل والهلالي. 2004. الخبرة الفنية أمام القضاء. المرجع السابق. ص 201.

616 الشنوجي، حسناء. 2011م. دور الخبرة القضائية كوسيلة من وسائل الإثبات في جرائم التزوير. المغرب: المهد العالي للقضاء. ص 58.

الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها دون معقب عليها في ذلك طالما أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله"617.

وللقاضي أن يأخذ برأي أكثرية الخبراء من اقتنع به إذا تم تعيين أكثر من خبير، ولا يكون ملزماً ببيان الأسباب أو الرد على كافة المطاعن، ويكتفى منه ببيان قناعته في الحكم بأنه اعتمد على رأي أكثرية الخبراء، أما إذا أخذ برأي أقلية الخبراء وأهل رأي الأكثرية فعلى القاضي حينها تعليل ذلك وبيان الأسباب التي دعت له للأخذ به، وإلا كان حكمه مخالفاً للقانون618.

ثالثاً: إهمال المحكمة لتقرير الخبير

يقضي النص القانون بأن الخبرة الفنية التي تجريها المحكمة لا تقيدها في شيء، وبالتالي لها أن تهملها كلية، كما يمكن للمحكمة أن تحكم بما يتعارض معها تماماً وفقاً لسلطته التقديرية، وفي هذه الحالة أن تبين الأسباب التي دعتها إلى ذلك وإلا كان حكمها معيباً ويخضع لرقابة محكمة النقض619. ومن الجدير ذكره بهذا المقام، ما قضت به المحكمة الاتحادية الإماراتية على أنه: "رأي الخبير عنصر من عناصر الإثبات في الدعوى، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون معقب، على أن تبين في حكمها الأسباب التي جعلتها تبني اعتقادها على الرأي الذي يتعارض معه"620.

ومما سبق يرى الباحث أن ما ذهب له المشرع بخصوص حجية تقرير الخبرة عين الصواب، فإذا قضى القاضي بما جاء بتقرير الخبرة، فلا حاجة إلى أن يسبب ذلك في حكمه، كون أن التقرير احتوى على

617 المحكمة الاتحادية العليا لدولة الإمارات. الطعن ٩٢ لسنة ١٤ ق. الصادر بتاريخ 1993/2/9م.

618 السعيد. 2011. شرح قانون العقوبات الأردني، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة. المرجع السابق. ص175.

619 أبو حمدان. 2018م. الخبرة الفنية في الدعاوى الجزائية. المرجع السابق. ص90.

620 المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات. الطعن رقم ٢٣٠. الصادر بتاريخ 1993/2/7م.

أسباب سائغة أوصلت الخبير للنتيجة التي اعتمدها بالتقرير، أما في حال إهماله لما ورد بالتقرير فإنه يتوجب على القاضي أن يبين الأسباب التي جعلته يعارض ما جاء بتقرير الخبير باعتباره طريق من طرق الإثبات، وهذا الأمر يتفق مع نص المادة (6) من قانون البيئات رقم 4 لسنة 2001م، والذي قضى بأنه: "1. يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا طرأت ظروف تبرر هذا العدول. ب. ألا تأخذ بنتيجة الإجراء الذي أمرت به. 2. في الحالتين السابقتين عليها أن تبين أسباب ذلك في قرارها".

المبحث الثالث: تطبيقات في الخبرة وإجراءات عقدها الرجاء التأكد من الهوامش وعملهم فقط في هذه المبحث

المطلب الأول: الخبراء في الدعاوى القانونية

يتناول الباحث دور وأنواع الخبراء في الدعاوى القانونية والأكثر انتشارا في مواضيع الخبرة وهي مقسمة إلى أربعة فروع وفق التالي:

الفرع الأول: خبراء في البصمات والخطوط.

أولا: خبراء البصمات

تقدمت التكنولوجيا بشكل كبير في العالم، وهذا التقدم شمل جميع مجالات الحياة. واحدة من المجالات التي استفادت بشكل كبير من هذا التطور هي مجالات التحقيق القانوني ومكافحة الجريمة. تطورت تقنيات تحليل البصمات بشكل كبير وأصبحت ذات دور حاسم في تحقيق العدالة. فمع تقديم تقنيات متقدمة مثل تحليل الحمض النووي (DNA)، أصبح بالإمكان تحديد المشتبه فيهم والمجرمين بدقة كبيرة. يُظهر هذا التطور الكبير كيف يمكن للتكنولوجيا أن تكون شريكاً حاسماً في تطبيق العدالة ومكافحة الجريمة. إن فهم العميق

لثقة العامة واستخدام التكنولوجيا بفعالية يشكلان أهمية كبيرة في تعزيز دور الأدلة الفنية في التحقيقات ومكافحة الجريمة"

فقبل الخوض في عملية تحليل البصمات، يجب البدء بفهم مفهوم البصمة نفسها. وفي هذا السياق، يُعرف مصطلح البصمة على أنه "أثر الختباء إصبع"، حيث يتم ترك هذا الأثر بواسطة جلد أصابع اليد. هذه البصمة تمثل توقيماً فريداً يمكن استخدامه في تحديد الهوية والتعرف على الأفراد. تعتبر هذه البصمة أحد الأدلة الفنية الأساسية في التحقيقات الجنائية وتلعب دوراً حيوياً في إثبات القضايا وتوجيه العدالة. يتطلب تحليل البصمات فهماً دقيقاً للعملية البيولوجية للبصمة وكيفية تشكلها أصابع اليد، وهذا ما يساهم في تحقيق أقصى دقة وفعالية في هذا المجال"

عندما يقوم الخبير القانوني بتحليل البصمة، فإنه يبدأ بفهم التفاصيل المتعلقة بشكل البصمة. وبالنسبة للبصمات، يعرفها على أنها "بصمات الأصابع المميزة التي يمكن أن تكون بارزة أو منخفضة وتأخذ أشكالاً متنوعة، تشبه بعضها البعض، وقد توجد على أسطح مختلفة مثل الجلد على الأصابع والكفين وأصابع القدمين." هذه التوصيفات تساعد في تعريف البصمة والتفرد فيها وتوجيه الجهود للتعرف على الأشخاص وتحديد هويتهم بدقة"

وعرفها آخرون بالانطباع الميكانيكي بأنه "التأثير الذي ينشأ عند تلامس أو ضغط جسم على سطح آخر، حيث ينتج عن هذا التفاعل تأثيراً مادياً يمكن أن يتميز بطبيعته وخصائصه الفريدة، مثل درجة صلابته وتماسكه واحتكام جزئياته." هذا المفهوم يساهم في فهم كيفية ترك البصمات وتكوينها على الأسطح ويُظهر أهمية تحليل هذه البصمات في مجالات مثل التحقيقات الجنائية وتحديد الهوية وتوجيه العدالة"

وبذلك البصمة تُعتبر واحدة من الأدلة المادية الهامة التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة. إنها عبارة عن أثر يمكن أن يكون بارزاً أو غير بارز، ويظهر على سطوح متنوعة مثل الأصابع والكفين وأطراف

الأصابع. يتم استخدام هذه البصمات لتحديد هوية الأفراد والمشتبه فيهم، وهي تلعب دورًا أساسيًا في تقديم الأدلة في التحقيقات الجنائية. تُساهم البصمات بشكل كبير في رفع الستار عن الحقائق في القضايا الجنائية وتوجيه العدالة إلى الحقيقة المخفية في الأمور المادية في مكان ارتكاب الجريمة" ⁶²¹

على منصة الحكم والبحث القانونية التي تهدف إلى تقديم الدعم الفني والمعرفي لمقاضاة الجرائم في القضاء الجزائي، يمكن للمحامين والمحامين الاستعانة بالخبراء الفنيين للمساعدة في جمع الأدلة وتقديمها أمام المحكمة. ومن بين هذه الأدلة، يمكن استخدام البصمات كوسيلة أساسية لإثبات الحقائق، مما يساهم في تعزيز العدالة وضمان تطبيق القانون بشكل دقيق وعادل بدقة.

ثانياً: خبراء الخطوط

بناءً على القانون الفلسطيني وتحديدًا بموجب المرسوم رقم (3) لسنة 2001 فيما يتعلق بالبيانات المدنية والتجارية، يظهر أن الباحث يجد نفسه مطالبًا بالامتنثال للإجراءات القانونية المنصوص عليها فيما يتعلق بتقديم الأدلة المتعلقة بالقضايا المدنية والتجارية. يجب عليه أن يتوخى الحذر والتقيد بالقوانين لضمان التوافق مع الأصول والأنظمة القانونية. يتعين عليه أيضًا أن يتأكد من أن الأمر يقتصر على الأفعال اليقيني للمحكمين بدلاً من الاعتماد على أي دليل كأساس لتحديد الحقائق. ينبغي للمحكمة أن تكون واثقة من أن الأدلة التي قدمها الخبير كانت صحيحة وصحيحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمحكم استنادًا إلى القانون الجنائي العام تحديد الشخص الذي قام بالكتابة من خلال استنباط الخط اليدوي الفردي باستخدام

621 د. مأمكف محمد سبلمة، مرجع سابق، ص 600

المعجم الوسيط، ص 60

عبد الفتاح الشياكم، قدرتي ادلة مسرح الجريمة، دار الطبع، الإسكندرية، منشأة المعارف، لعا. 1997، ص 34

امي ابك بكر عزمي، بمرجع سابق، ص 621527

مبادئ منطقية ومعقولة. هذا يمكن أن يساهم في حماية الحقائق المادية وفهم ما يمكن الاستنتاج به من

الوثائق المادية وما قد تعنيه تلك الآثار"

في بحث، يجب أن نتأكد من أن الدور الذي يلعبه الخط اليدوي لا يقتصر فقط على تحديد هوية الكاتب. بل إن هناك العديد من الأبحاث والدراسات تستند إلى الخط اليد لإثبات الجرائم وما قد تم تسجيله في كتابات يد المشتبه فيهم. يشمل ذلك القدرة على توثيق الجريمة من خلال ما تم كتابته بالخط اليد والتوقيع، وأيضًا يمكن استخدامه في تحليل المستندات للعثور على أدلة إضافية وتحديد أي تعديلات أو تحذيرات تظهر في المضمون ببساطة، يمكن الاعتماد على الخط اليد لأغراض متعددة تشمل تحليل المستندات وتقديم دليل على الجريمة، بالإضافة إلى فحص المضمون وتحليل مادة الكتابة مثل التوقيع والإضافات والمسح أو الإزالة.

في سياق القضايا، ينبغي لنا أن ندرك أن استخدام الخط اليد لا يقتصر فقط على تحديد هوية الكاتب. هناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تستند إلى الخط اليد لإثبات الجرائم وما تم توثيقه في كتابات الأفراد المشتبه بهم. يمكن استخدامه لتوثيق الجريمة من خلال ما تم كتابته بخط يد الفاعل والتوقيع، ويمكن أيضًا الاعتماد على الخط اليد لدراسة التزوير والتلاعب بالوثائق. ببساطة، يمكننا الاستناد إلى الخط اليد لأغراض متعددة تشمل تحليل المستندات وتقديم دليل على الجريمة، بالإضافة إلى فحص المضمون وتحليل مادة الكتابة مثل التوقيع والإضافات والمسح أو الإزالة

أصحاب المهارات الفنية العامة في دراسة الخطوط اليدوية يعتمدون على خبرتهم العالية كمؤرخين معرفة عميقة في مجال الفن. ومن المهم أن نفهم أن هذا الفن لا يقتصر فقط على الخبير نفسه، بل يتطلب التعاون مع معاونين واستخدام أدوات تقنية متطورة في هذا السياق. على سبيل المثال، في دراسة الخطوط القديمة، يمكن الاستفادة من المعدات التكنولوجية لمقارنة النصوص القديمة والتحقق من صحتها. في هذا

السياق، أصدر القانون الركماني خصيصاً في مناسبة عيد الأم، مبادئ لمقارنة خطوط الأم الركماني قسطنطين بناءً على خبراء متخصصين.⁶²²

يمكن لنا الاعتماد على المسائل التي تتعلق بالخطوط اليدوية لتحقيق الاستناد للأدلة، مثل المستندات والتقارير، في العديد من القضايا. ومن الجدير بالذكر أن هذا لا يقتصر على قضايا التذكير فقط، بل يمكن أن يشمل مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بصدق الوثائق والبيانات. على سبيل المثال، في قضايا الانتحار، قد يتم تقديم رسالة خطية مكتوبة بخط يد الشخص المنتحر تكشف عن أسباب انتحاره. في حالة جريمة إصدار شيك دون رصيد، يمكن للقاضي أن يتعامل مع مسألة التوقيع والتوثيق بعناية خاصة، حيث لا يمكن الاعتماد فقط على الادعاءات دون الدلائل الكافية. يمكن للمختصين والخبراء الفنيين الذين يمتلكون خبرة عميقة في تحليل الخط اليد أن يلعبوا دوراً حاسماً في تقديم الأدلة حول مدى تعرض الوثيقة للتزوير أو الإضافات. في بعض الحالات، قد يكون من الضروري استناد قاضي التحقيق إلى الاستشارة مع الخبراء للتأكد من صحة الأدلة والتحقق مما إذا كان السند تعرض لتحريف أو إضافات. يجب أن يتم هذا باستناد إلى تحليل دقيق للخطوط اليدوية والتوقعات، مما يتطلب الخبرة والاهتمام بالتفاصيل في هذا البحث".

622. عبد الحميد الشارلي القرائن القانونية والقضائية في المواد المدنية والجنائية والحوال الشخصية القر، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، ص136.

حامد ب ف مساعد السحيمي، مرجع سابق، ص59

م الذنبيات، د.غازي مرجع سابق، ص94.

م الذنبيات، د.غازي مرجع سابق، ص95.

م الذنبيات، د.غازي مرجع سابق، ص95.

الفرع الثاني: الأطباء الشرعيون

الطب الشرعي هو مجال علمي يعتمد عليه قاضي التحقيق في تحقيق الأمور التي تتضمن قضايا فنية تتعلق بالصحة والتشريعات. يمكن للقاضي أن يواجه صعوبة كبيرة في فهم وتقييم الجوانب الفنية في القضية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بقضايا الإصابات البدنية، يمكن للقاضي أن يحتاج إلى الاستشارة بشكل مكثف مع الأطباء الشرعيين والخبراء الطبيين لفهم وتقييم الحالة.

الأطباء الشرعيين متخصصون في تقديم الأدلة الطبية اللازمة لدعم القضايا القانونية، بما في ذلك التقديرات الطبية والتحليلات الطبية. من الضروري أن ندرك أن الأطباء الشرعيين لديهم تخصص في مجموعة متنوعة من مجالات الطب، بما في ذلك الإصابات البدنية والصحة العامة. هم قادرون على تقديم تقارير متخصصة بشأن الإصابات البدنية بما في ذلك تلك التي تنتج عن جرائم، ويمكن أن يكون لهم دور هام في توضيح الحقائق والأمور الطبية المتعلقة بالقضية.

في بعض الحالات، يجد القضاة أنفسهم عاجزين عن تفسير بعض الجوانب الطبية في القضايا التي تتطلب معرفة طب الشريعة. في هذه الأمور، قد يتعين على القاضي اللجوء إلى استشارة طبيب شرعي لفهم وتوضيح الأمور المتعلقة بالقضية. على سبيل المثال، في بعض الحالات التي تشمل اتهامات بالاعتداء الجنسي، يمكن أن تكون هناك حاجة لفهم تقديرات الطبيب الشرعي بشأن صحة الادعاءات وإمكانية وجود دفاعات تعفي الجاني من العقوبة. في هذه الحالات، يكون القاضي عاجزًا عن التعامل مع الجوانب الطبية بمفرده، لذا يحتاج إلى الاستناد إلى الخبراء الطبيين واستشارتهم لتوضيح الأمور. قد يكون من الضروري اللجوء إلى الاستعانة بالخبراء الطبيين لفهم الأمور بشكل أفضل وتقديم الأدلة الطبية اللازمة في القضية. هذا يعزز من دقة وعدالة القرارات القضائية ويضمن حقوق الأفراد وتطبيق العدالة. "

إذا كان الاعتداء يشمل إصابة جسدية مهما بسيطة كجروح أو إصابات تتعلق بسلامة الإنسان كالاقتداءات على الحرمة الشخصية أو جرائم الإيذاء البسيطة كجسدية أو نفسية كاحتجاز أو تعذيب، فإن تحديد درجة الأضرار والآثار يكون أمرًا مهمًا. يعتمد ذلك على تقدير الأطباء الشرعيين والمشرعين القضائيين الذين يستندون إلى تحليل الأمور بالنسبة لمدى تأثير الجريمة والإصابة على الضحية.

⁶²³ عادةً، يكون للقاضي دور مهم في الاعتماد على التقارير الطبية وتحليلها لفهم الحالة وتقدير مدى الأضرار والعقوبات المناسبة. قد يتعين على القاضي استشارة الخبراء الطبيين لفهم القضية بشكل أفضل، وذلك لضمان تقدير دقيق للأمور وتحقيق العدالة في الحكم. المدة المحددة للعقوبة تعتمد على جملة من العوامل، بما في ذلك درجة الإصابة والتداول القانوني، والتأثير على الضحية. في بعض الأحيان، تكون هناك مدد محددة للعقوبة لإصابات معينة كما هو محدد في التشريعات، وقد يكون للقاضي دور في تحديد المدة المناسبة بناءً على التحليلات والتقارير الطبية⁶²⁵

كما سبق، الطب الشرعي له دور حيوي في تقدير الأضرار والإصابات في حالات الاعتداء. يمكن أيضًا الاعتماد على الطب الشرعي في حالات أخرى، مثل التحقيق في حالات الوفاة. ففي حالة الجثث، يمكن للخبراء الطبيين تحديد سبب الوفاة وتقدير تبعاتها القانونية. بالإضافة إلى ذلك، الطب الشرعي يلعب دورًا مهمًا في التحقيقات المتعلقة بجرائم الاعتداء باستخدام الأسلحة النارية، حيث يمكن تحليل الأدلة كالبصمات أو بصمة المقذوف والممكن استخدامها كدلائل في التحقيق. وهو أيضًا يمكن استخدامه لتحديد مدى التأثير الناتج عن السلاح الناري على الجسم، بما في ذلك تحليل العينات المأخوذة من الجسم

623. د. احمد السيد الشرفاوي، الحديث في التزوير والتنزيه، بيل سنة نشر، ص. دار المعارف القاهر 110

625 سعد منتصر، دور المستندات في قضايا القتل والتجار، مجلة الملف المصرية، عدد 93، سنة 1981، ص 85

د. محمد الذنبيات، كمرجع سابق، صفحة 174.

مثل الطلقات أو الرصاصات. بشكل عام، الطب الشرعي يقدم تقديرًا مهمًا للمحكمة لفهم وتقدير الأمور بشكل دقيق، ويمكن أن يلعب دورًا كبيرًا في تحقيق العدالة في القضايا المتعلقة بالاعتداء والجرائم الأخرى⁶²⁴.

الفرع الثالث: المصورون والمترجمون

أولاً: المصورون

لمصور الجنائي للوقائع في التحقيق حول الجريمة بشكل عام يلعب دورًا حاسمًا في تحليل وتوثيق الأمور. يمكن للمصور الجنائي التركيز على التقاط صور تجسد الحقائق الفعلية للوقائع المرتبطة بالجريمة. هذا يتضمن توثيق المواقع والأدلة الجرائمية وتحديد مواقع ومكان الجريمة. عند التقاط الصور، يجب على المصور الجنائي أن يكون دقيقًا ومنظمًا ومتجسدًا في توثيق كافة التفاصيل الهامة. ذلك يساعد في تقديم الأدلة الموثوقة والمكتملة للمحكمة. يمكن أن يكون للمصور الجنائي دور مهم في تسهيل عمل المحكمة ودعم سير العدالة.

ومن الضروري أن يكون المصور الجنائي على دراية بالقوانين والأنظمة المتعلقة بجمع وتوثيق الأدلة الجرائمية وأن يتعاون مع السلطات القانونية لضمان أن يتم استخدام الأدلة بشكل صحيح في القضية. فيما يتعلق بالجريمة، يلعب المصور الجنائي دورًا حيويًا. يبدأ المصور منذ بداية الحادث في توثيق كل العناصر والأماكن المشتبه فيها، مع التركيز على تصوير المكان والمواد المرتبطة بالجريمة بشكل دقيق ومفصل. بالإضافة إلى ذلك، المصور الجنائي يقوم بتوثيق كل التفاصيل الممكنة والمواد المأخوذة من مكان الجريمة.

624. حمدم، نزيو الحديد. (2003). تحقيق العدالة الجنائية في فلسطين. دور الطب الشرعي. سمسة العدالة الجنائية (المجلد 3). عميد الحقوق في جامعة بير زيت. الصفحة 19.

القانون رقم 7 لسنة 2011 بشأن المادة الخاصة بالطب الشرعي (المادة 14) التي نصت على أن "الطبيب الشرعي يُعتبر كالمخبر" يُعتبر نصًا رسميًا وملزمًا في سياق الضبط القضائي فيما يتعلق بمزاعم ومراجعات الشارعين.

هذا يتضمن أخذ عينات وتصويرها بعناية لتوثيق الأدلة بشكل دقيق. مهمة المصور الجنائي تشمل أيضاً تصوير الأماكن والمشتبه فيهم والأدلة الممكن أن تساعد في التحقيق وتوجيه القضية. هذا يساعد في توضيح الأمور وتقديم الأدلة بشكل فعال أمام المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، المصور الجنائي يسعى لإقناع المحكمة بصحة النتائج الجنائية من خلال توثيق دقيق ودليل واضح. هذا يتضمن توضيح أي تصوير يمكن أن يكون مفيداً في فهم الجريمة وتقديم الأدلة الدامغة". الحصاريني، حسين حسن كحسييف. الثبات الجنائي: الدلة الجنائية ودور التشريعات الجنائية الدولية. 625

ثانياً: المترجمون

بعد البحث في هذا السياق المصور، يصبح من الضروري أحياناً الاعتماد على المترجم. ذلك يمكن أن يحدث خاصة أثناء إجراءات التحقيق شخصاً قد يكون يتحدث لغة غير اللغة المحكمة. لذلك، سيقوم الباحث بالتعاون مع المترجم، إلى جانب توثيق المرئيات، بالإضافة إلى التزامات المشرعين⁶²⁶. لفهم مشروعية اللجوء إلى المساعدة من خبير مترجم بناءً على النص الذي تم تقديمه، يتعين علينا لبحث في الإجراءات القانونية والقوانين المعمول بها في فلسطين. وفي هذا السياق، يمكن الرجوع إلى القانون الجزائي الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001، وتحديداً المادة (1/264) التي تسمح بالتحكيم الخاص عند النظر في الأمور القانونية. ووفقاً لهذه المادة، يمكن للقاضي المختص بالقضية استدعاء خبير لغة خاص لتوضيح معنى مفردات معينة أو القوانين والأمور القانونية في النص، وهذا يمكن أن يكون ذا أهمية خاصة

625 . الرياض: دار الشؤون التعليمية، 2004، صفحة 19.

626. العجربي، حامد. كشف الجريمة: دراسة في طرق جمع الدلائل ودورها في الإجراءات الجنائية. الرياض: دار النشر المكافئ، 1991، صفحات 97-98.

في حالة القضايا القانونية المعقدة. هذا يشمل أيضاً القاضي المختص في القانون الجزائي والخبراء الذين يمكنهم توضيح مفهوم اللغة القانونية والمصطلحات المتخصصة".

بالإضافة إلى ذلك، المادة (267) من نفس القانون تنص على أنه إذا تعذر على الشخص المتهم التحدث بلغة المحكمة وفهم الأمور بشكل جيد، يمكن للمحكمة توفير مترجم للغة المعنية. هذا يتيح للأفراد الحق في تقديم دفاعهم بشكل مناسب وضمان العدالة في القضية. إذا توفرت هذه القوانين والإجراءات، يصبح من الممكن والمشروع استخدام خبير مترجم لمساعدة في فهم النص وتقديم الأدلة بشكل دقيق وفهم الأمور القانونية بشكل صحيح، وذلك لضمان العدالة والشفافية في القضية"⁶²⁷.

الفرع الرابع: الفنيون وخبراء المختبرات الجنائية.

أولاً: الفنيون

في معظم محاكمنا، تظهر حاجة ملحة للخبراء الفنيين في الدعاوى المدنية والجنائية، وذلك خصوصاً فيما يتعلق بتقديم الأدلة المتخصصة. يمكن أن يكون لدى هؤلاء الخبراء اختصاص في مجموعة متنوعة من المجالات مثل الهندسة المعمارية والكهرباء والتقنيات الميكانيكية والحدادة، وذلك لتفسير بعض الجوانب التقنية المعقدة التي قد تكون ذات أهمية في إجراءات التحقيق والمحاكمة. في هذه الحالات، يمكن للنيابة العامة أو المحكمة طلب تعيين خبير فني لفحص وتقييم المسائل التقنية المعنية، سواء كانت متعلقة بسلامة مصعد أو بأي حادث آخر.

627. حامد بف مساعد السحيمي، مرجع سابق، ص 61

القانون الجزائري الفلسطيني للعام 2001، المادة 1/264. تنص المادة على أنه "إذا كان المتهم بتزوير شيك أو كتب أو أفعال أخرى في إحدى اللغات التي لا تحسن بها التكميل باللغة العربية، يفرض رئيس المحكمة ترجمة مرفقة كأمانة." 627

ثانياً: خبراء المختبرات الجنائية

تحقق النيابة العامة أثناء إجراءات التحقيق في آثار الأدلة والمضبوطات، وتتضمن عملية الكشف عن أصحاب هذه الآثار والأشخاص المتورطين بها، سواء كانت طبيعة المضبوطات تشير إلى أسباب الحادث كافة أو تشير إلى الغرض الحقيقي والأمور المتعلقة به. إذا كانت هذه الأمور تشير إلى أن الحادثة كانت عرضية نتيجة لظروف فاعل آخر، كمثل".

إحصائي التحليل المخبري: يقوم هذا المختص بفحص كخبير تحليلي مخبري للآثار التي يتم رفعها من موقع الجريمة، مثل قيامه بفحص الدماء لتحديد نكحياً كالمني وغيرها. يبدأ عادةً باختبار الجنسية في حالات الاعتداء الجنسي، حيث يقوم بفحص آثار مختلفة مثل المواد المنوية على جسد المجني عليه أو المتهم، وفي الملابس أو منطقة الأعضاء التناسلي.

خبير فحص الأسلحة النارية: هذا الخبير، كما يوحي اسمه، يتخصص في فحص وتحليل الأسلحة المستخدمة في ارتكاب الجرائم. يقوم هذا الخبير بتحليل الأسلحة المستخدمة في الجريمة لفهم كيف تم ارتكابها. ويتضمن ذلك فحص السلاح واستخدامه وفحص الطلقات المستخدمة في الجريمة لمعرفة نوع السلاح الذي تم استخدامه، بالإضافة إلى تحليل أثر الرصاص والطلقات المستخدمة في مكان الجريمة

الفحص الطبيعي كالكيميائي: بعد مرور الخبراء عليها يقوم هؤلاء الخبراء بأجراء الفحوصات الكيميائية كجزء من التحقيق الفني، وذلك لتحليل المواد كالعينات المشبوهة، مثل البقع الموجودة على الملابس، أو الدماء، أو الأنسجة، أو الشعر، أو الأسماك، أو أي أدوات أخرى مرتبطة بالجريمة

خبير فحص الحريق: فحص الحريق: يتم تنفيذ هذا الفحص لفهم وتحليل طبيعة الحرائق التي قد تكون غامضة، حيث تكون هناك ملامح خاصة تظهر عند تحلل الحريق الذي قد يكون له تأثير مدمر مثل الجريمة البشعة. يمكن أن تدمر النيران أدوات ومحتويات مكان الحادث بشكل يجعلها تتحول إلى رماد.

في حالة وجود شكوك بأن هذا الحريق قد نتج عن جريمة، تُجرى التحقيقات عادة من خلال معايير مباشرة واستعانة بخبراء الحرائق، وذلك لتحديد سبب الحريق واستبعاد أي احتمال جنائي وفيما يتعلق بتحليل الأدلة الجنائية، يُظهر الباحث أن تحديد مناطق بداية الحرائق وأسبابها يعتبر تحديًا كبيرًا، وهو أمر يتطلب تخصصًا خاصًا من الخبراء. هؤلاء الخبراء يقومون بتحليل أدلة متعلقة بالحرائق مثل المواد المشتعلة والقوة المطلوبة لبدء الحريق، وهذا يمكن أن يكون عملية معقدة وتحتاج إلى وقت طويل لفهمها بشكل جيد. لذلك، يمكن إنشاء مختبرات جنائية متخصصة تعمل على تحليل مختلف أنواع الأدلة الجنائية وتوفير الدعم للعدالة في التحقيقات والمحاکمات⁶²⁸.

المطلب الثاني: اختيار الخبراء وردهم وتنحيهم

بالإشارة إلى الاستعانة الفنية بأثر الخبراء، يمكن للمحكمة تقدير مدى الاستفادة من استخدام الخبراء في تقديرها. إذا كانت المحكمة تشعر بأنها بحاجة إلى الاستشارة الفنية ولم يتم الاتفاق مع الخبراء، فإنها يمكنها إصدار قرار بندي خبير كمساعد للمحكمة، ويمكن للمحكمة أيضًا رفض تعيين الخبير إذا كانت لديها أسباب مشروعة لذلك، وفي هذا السياق قمت بتوضيح هذه الإجراءات كجزء من تطمينات الدعوى.

628. د. عمي عكض حسف، مرجع سابق، ص 153.

حامد بف مساعد السحيمي، مرجع سابق، ص 66

الفرع الأول: اختيار الخبراء

تشير التشريعات الجزائية إلى أهمية تحديد طرق اختيار الخبراء بدقة. يمكن للمشرع تحديد آليات محددة لاختيار الخبراء بالتعاون مع المصرفين في النظام القضائي. على سبيل المثال، يمكن للمشرع تحديد كيفية اختيار الخبراء في القوانين الجنائية النافذة، وذلك من خلال تحديد الإجراءات المطلوبة لاختيار الخبراء. يمكن أن يكون هذا في سياق تشريع معين. وبالإشارة إلى القوانين الجزائية، يمكن للمشرع أيضاً تحديد الطرق التي يتم بها اختيار الخبراء أثناء النظر في الطرق والمعايير التي يجب أن توجه عملية اختيار الخبراء.

يحدد التشريع هذا النقاش في القوانين الجزائية النافذة لضمان تحديد الإجراءات الملائمة لاختيار الخبراء. على سبيل المثال، قد يحدد القانون أن يتم إنشاء جدول يحتوي على أسماء الخبراء ويكون متاحاً لمحكمة الاستئناف لاختيار الخبير من بين الأسماء المدرجة في هذا الجدول. هذا الاختيار ليس مقتصرًا على الجدول، ويمكن لمحكمة الاستئناف الاستعانة بخبراء آخرين إذا اقتضت الضرورة. هذا يعكس أهمية الحفاظ على مرونة وقدرة المحكمة على اختيار الخبراء بناءً على احتياجات كل قضية معينة وملائمتها.

بالنسبة للقوانين الفلسطينية، فإن المشرعين قد نصوا على سبل استدعاء الخبراء في إطار الإجراءات القانونية. يمكن للمحكمة ندب خبير ثانٍ من القسم الثالث لقانون (إجراءات الجرائر 3) لسنة 2001 في سياق التحقيق. كما يمكن استدعاء الخبير أيضاً لجمع البيانات التي تعتمد عليها المحكمة أثناء النظر في القضية، بحيث يقدم توجيهات حول التفسير المناسب للوقائع والتحليل القانوني. هذا يمكن أن يشمل تفسير أحكام الجزاء التي تمر بها المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، قد تسمح القوانين الفلسطينية بندب خبراء لصالح النيابة العامة أو المحكمة بناءً على تقدير المحكم أو استدعاء الخبراء لتقديم استشارات قانونية أو تحليل دقيق للحالات. ويمكن أن يتم ندب أكثر من خبير إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك. هذه القوانين تسمح بمرونة كبيرة في استدعاء الخبراء وتعيينهم، سواء بواسطة النيابة العامة أو المحكمة، وتمنح السلطات القضائية

والنيابة العامة سلطة اختيار الخبراء واستدعائهم حسب الحاجة في إطار الإجراءات الجنائية⁶²⁹.4 في القانون الأردني، يتم التعامل مع مسألة استدعاء الخبراء في إطار القضايا الجزائية والمدنية بشكل منفصل. فيما يتعلق بالقضايا الجنائية، يمكن للقاضي أو النيابة العامة أن تقرر استدعاء خبير للتحقيق في القضية بناءً على تقديرهم، دون وجود إجراءات محددة معينة لاختيار الخبراء. أما فيما يتعلق بالقضايا المدنية، فإن القانون الأردني يحتوي على أحكام تنظم اختيار الخبراء. يمكن تنظيم هذه الإجراءات في المادة 83 من قانون المدني المعدل رقم 26 لسنة 2002. وهذه الأحكام تنص على كيفية تنظيم عملية اختيار وتعيين الخبراء في القضايا المدنية. إجمالاً، تختلف الإجراءات المتعلقة باستدعاء الخبراء في القضايا الجزائية والمدنية في القانون الأردني، حيث يكون للقاضي أو النيابة العامة صلاحية اختيار الخبراء في القضايا الجزائية، بينما تحتوي القوانين المدنية على أحكام تنظم عملية اختيار الخبراء في القضايا المدنية.

فيما يتعلق بالقضايا المدنية في الأردن، يمكن ملاحظة أن النظام القضائي غير مستقر أو معيار فيما يتعلق باستدعاء الخبراء. في بعض الحالات، يمكن اختيار الخبراء فيما يتعلق بالقضايا المدنية بناءً على تقدير المحكمة ككل. في بعض الأحيان، يمكن للمحكمة استخدام سلطتها التقديرية لاختيار الخبراء في القضايا المدنية، وذلك دون وجود قواعد صريحة تحدد كيفية اختيار الخبراء. هذا يتيح للمحكمة المرونة في تحديد ما إذا كانت بحاجة إلى الاستعانة بخبراء واختيار الخبير المناسب للقضية. ومع ذلك، في القضايا الجنائية يمكن العثور على توجيهات أو قواعد أكثر وضوحاً لاختيار واستدعاء الخبراء، حيث يكون ذلك أكثر محددًا

629. البديرة، د. كريم. "الثبات الجنائي والخبر". رسالة ماجستير مقدمة لجامعة بغداد، 1995، صفحة 79.

عبد الباقي، د. مصطفى. "دراسة مقارنة حول قانون الجرائم الفلسطيني: شرح وتحليل". رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة بيرزيت، 2015، صفحة 411.

القانون الفلسطيني رقم 26 لسنة 2002، المادة 83: "في حالة التسوية التي تتم بين الأطراف حسب القانون، يقع على الخبراء مثلما يقع على القضاة. وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق حول اختيار الخبير، يقوم المحكمة باختيار الخبير".

ومنظمًا بموجب القوانين الجنائية. يمكن أن تستند المحكمة إلى نص المادة 83 من قانون المدني المعدل رقم 26 لسنة 2002 فيما يتعلق بالقضايا المدنية. إجمالاً، يمكن القول أن القوانين الأردنية تتيح للمحكمة والنيابة العامة مرونة في اختيار واستدعاء الخبراء في القضايا المدنية، وهذا يعتمد على تقدير المحكمة واحتياجات القضية الخاصة.²

في حالة تعيين الخبير لتقديم تقرير حول شخص معين في سياق القضية، يتم توجيهه للقيام بأعمال تحليل وتقييم للبيانات والمعلومات المتعلقة بالشخص المذكور. قبل بدء العمل بالتفصيل على الأمور، يجب على الخبير أن يستخدم مهاراته الخاصة لمراجعة البيانات والمستندات والأدلة المتاحة. إذا كان الخبير يعثر على معلومات تشير إلى أن الشخص لديه سجل جنائي سيء أو انتهاكات سابقة للأمانة أو الأخلاق، فإن هذه المعلومات يمكن أن تكون ذات أهمية وتأثير على سير الدعوى. يجب أن يبدأ الخبير في تحليل هذه المعلومات والتعمق في فهم السياق الكامل لسير الشخص. إذا وجد الخبير أدلة قوية على أن هذا الشخص قام بجرائم سابقة أو انتهاكات أخلاقية، فإن هذا يمكن أن يكون له تأثير على مصداقية شهادته أو تقريره. عندما يتم اختيار الخبير لأداء دوره في سياق القضية، يجب أن يكون موثوقًا به ومعترفًا به كخبير في المجال المعني. لا يجب أن يكون لديه سجل جنائي أو انتهاكات سابقة للأمانة أو الأخلاق، حيث أن هذه الأمور يمكن أن تؤثر سلبيًا على جدوى تقريره وسيرته المهنية. يجب على الخبير أن يكون مستقلًا وموضوعيًا في عمله وأن يتوافق مع معايير الأخلاقيات المهنية.

تم تنظيم اختيار الخبير في القوانين الأردنية بموجب الأمر الإداري رقم (78) لسنة 2013، وذلك لضمان تنفيذ إجراءات قانونية منهجية ومنظمة فيما يتعلق بعمل الخبراء في النظام القضائي الأردني.⁶³⁰

630 قرار تمييز جزئي (7/72) مجلس نقابة المحامين، صفحة 235، سنة 1972.

مراد محمود الشنيكات، دراسة مقارنة في القانون المدني حول "النبات بالمعانة والخبير"، صفحة 145.

نقض جزاء فلسطيني رقم (4112/452) والصادر بتاريخ 4112/1/6.

الفرع الثاني: رد الخبراء

بعض التشريعات الجزائية تتيح للمخصصين الحق في رد الخبر، سواء في قضايا مدنية معينة أو في القضايا الجنائية التي تتعلق ببعض الفقراء وتطلب مقتضيات تكيف العقوبة بناءً على ضرورة مراعاة العدالة والكرامة الإنسانية لمتهمين قد يكونوا ضحايا للظروف. في بعض الأحيان، يمكن أن تنظر محكمة التمييز الأردنية في جدوى رد الخبر في إطار المقاومة للممارسات التي تناكل خبرتين، وذلك لضمان حصول العدالة والمساواة في التعامل مع مسائل قانونية معينة.

فيما يتعلق برد الخبر في المسائل الجنائية، ينبغي التنويه إلى أن مقررات قانون الإثبات ورد الخبر في الدعاوى المدنية ليست معمولاً بها بنفس الطريقة في الدعاوى الجنائية. تؤكد هذه النقطة محكمة النقض الفرنسية، التي أكدت أن استدعاء الأدلة ورد الخبر في الدعاوى المدنية ليس له نفس الوزن أو القيمة في الدعاوى الجنائية². بناءً على الاستقراء، نجد أن بعض التشريعات الجنائية تنص على إمكانية رفض الخبر إذا وجدت أسباب قانونية تبرر ذلك، ويمكن أن يُطلب من الخبر تقديم أسباب لرفضه للمهمة على القاضي المختص في فترة زمنية محددة تصل إلى ثلاثة أيام. وفي هذه الحالة، يتحمل الخبر المسؤولية عن توجيه تقديمه بعد استمراره في القضية، إلا في حالة استنجاز خبر معقد

اعتماداً على دراستي لبعض النصوص التشريعية في مجموعة من البلدان المختلفة، يبدو لي أن هناك انقسامًا واضحًا فيما يتعلق بتقديم الخبر أو رفضه. في بعض الأحيان، يتم تحديد المعايير القانونية لرفض الخبر في النصوص القانونية مباشرةً. بينما في حالات أخرى، يترك القانون هذا القرار للقضاء. على سبيل المثال، في بعض التشريعات، يكون الرفض مسموحًا في القضايا المدنية والجنائية. هذا يعني أن القانون يحدد

تميز حقوق: رقم (87/432)، مجمع نقابة المحامين، عام 1987، الصفحة.

متى يمكن رفض الخبر في مجموعة محددة من الحالات. وفيما يتعلق بالقانون في بعض البلدان مثل الأردن، يتم التعامل مع مسألة رفض الخبر في القوانين المدنية والجنائية بشكل منفصل. يمكن العثور على هذا النص في المادة (2/90) هذا يشير إلى أن هناك فرقاً واضحاً بين كيفية تنظيم رفض الخبر في القوانين المدنية والجنائية وفي بعض الأحيان يمكن رفض الخبر بناءً على المعايير المحددة في هذه القوانين

من المهم أن نلاحظ أن المشرع الأردني قد حدد أسباب رفض الخبر في هذه المادة دون أي تحفظ. كما أكدت محكمة التمييز الأردنية على هذا الحق في القرار رقم (124/81) حيث ذكر: "تجري الدعوى أمام المحكمة مفتوحة لاختيار الخبر، كما حدد المشرع الأردني خمس حالات منصوص عليها في المادة (121) من قانون الأصول والأحكام الحالية، وليس من بينها رفض الخبر للمدعي". من هذا نستنتج أن المحاكمات الجنائية في القانون الأردني تختلف عن المحاكمات المدنية فيما يتعلق بحق رفض الخبر. في المحاكمات المدنية، يمكن للمدعي اختيار الخبر كما يراه مناسباً، بينما يكون في المحاكمات الجنائية هناك قيود وشروط يجب الالتزام بها⁶³¹.

الفرع الثالث: تنحي الخبراء

الخبير الفني له الحق في أداء واجباته الفنية بكفاءة، وإذا لم يكن قادراً على تنفيذ هذه الواجبات بنجاح بسبب أسباب معينة، فإنه يمكن أن يمتنع عن القيام بها. هذه الأسباب يمكن أن تكون مرتبطة بطبيعة المهمة الموكلة إليه كخبير، وتعتمد على الحالة التي تكون موجودة في الدعوى الجزائية. بشكل عام، إذا تم تأخير أو تأجيل أداء الخبير لأعماله فإن ذلك قد يؤدي إلى ضياع الأدلة أو إبطاء العدالة، وبالتالي

631. 1- المرجع لفضية النقص الجنائية في مصر: رقم (92/1096) لعام 1959، بتاريخ 17 نوفمبر 1959.

2- د. حسف مرصفاوي، "مبادئ الجريمة في القانون"، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، لعام 1961، صفحة 631.447

يمكن للخبير أن يمتنع عن أداء واجباته في هذه الحالة. هذا متوجب في القانون المصري، والذي تم تحديده في المادة 52 من قانون الإجراءات المدنية لعام 1952، حيث يجوز للخبير أن يعفى من أداء واجباته إذا أراد ذلك وقدم تقديمًا رسميًا لرئيس المكتب أو القسم المسؤول عن تعيينه.

يمكن للخبير الفني أن يتنحى عن أداء المهمة المكلفة به في مجال الخبرة الفنية إذا كانت لديه أسباب تجعله غير قادر على تنفيذها بنجاح. في بعض الحالات، يطلق على هذا الإجراء اسم "التنحي". عادةً ما يتم توجيه طلب التنحي من الخبير إلى القاضي أو الجهة المسؤولة عن تعيينه. السبب وراء التنحي يمكن أن يكون مرتبطًا بطبيعة المهمة الموكلة للخبير ويعتمد على الحالة الخاصة في الدعوى الجارية. إذا كان تأخير أو تأجيل أداء الخبير لأعماله يمكن أن يؤدي إلى ضياع الأدلة أو تباطؤ في العدالة، فيمكن للخبير أن يتنحى عن أداء واجباته في مثل هذه الحالة. يتم توجيه طلب التنحي عادةً إلى القاضي أو الجهة المسؤولة عن تعيين الخبير. في بعض التشريعات الجنائية، توجد قوانين تشريعية واضحة تسمح للخبير بالتنحي بعد التعيين، مثلما هو الحال في القوانين الإيطالية. في هذه الحالات، يمكن للخبير تنفيذ الخبرة التي تم تكليفه بها في القضايا الجنائية والمدنية، ولكن يجب أن يحصل على موافقة القاضي أو تلبية أسباب معينة.

المشرع الأردني وكذلك الفلسطيني يتعاملان مع مسألة تنحي الخبير في سياق يعتبرها مسألة مثيرة للاهتمام. تنص القوانين والأنظمة على نصوص وقوانين تسمح للخبير بالتنحي عن أداء مهامه إذا كانت هناك أسباب تجعله غير قادر على تنفيذها بنجاح. يمكن أن يتم توجيه طلب التنحي من الخبير إلى القاضي أو الجهة المسؤولة عن تعيينه. تشير بعض التشريعات الأردنية إلى قواعد عامة تسمح للخبير بالتنحي بناءً على تقديره الخاص، مستندًا إلى أمور ترتبط بالحرفية والدقة والطبيعة الخاصة للقضية التي يتعامل معها. يجب على القاضي في هذه الحالات أن يأخذ بعين الاعتبار تأثير التنحي على تقدير العدالة وعلى الأدلة المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتحلى الخبير بمبادئه واستقلالته في أداء واجباته كما ينص القوانين.

هذا يعني أنه يجب أن يتخذ الخبير القرار بالتنحي إذا كان مرتبطاً بمكتب قانوني أو كان مركزاً قانونياً يعينه للقيام بأعمال معينة في إطار التعاقد. هناك أيضاً استثناءات يمكن أن تسمح بالتنحي، والتي يمكن تقديمها بموجب تقدير القاضي. التنحي يعد إجراءً هاماً في العمل القانوني، ويحمل تأثيرات كبيرة على مسار العدالة وتقدير القضاء. تلتزم المحكمة بالقوانين والأنظمة المعمول بها والقواعد العامة عند التعامل مع مسألة تنحي الخبير وتقديرها. يجب أن تتخذ هذه القرارات وفقاً للسياق والتفاصيل الخاصة بكل حالة.

قانون البيانات المدنية والتجارية الفلسطيني، القانون رقم (4) لسنة 2001، المادة (167)، التي تنص على ما يلي: يُجيز رد الخبير في الحالات التالية: إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة، أو كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجه، ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت من الخصم أو زوجه بعد تعيين الخبير بقصد رده، إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخاصة، أو ولياً أو قيماً أو يحتمل وراثته له بعد موته، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصي أحد الخصوم. أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى، إذا كان له أو لزوجه أو لأحد أقاربه أو أصهاره، أو لمن يكون وكيلاً عنه أو ولياً أو وصياً أو قيماً أو وارثاً مصلحة في الدعوى القائمة.⁶³²

خلاصة

تناول الباحث في هذا الفصل الأحكام العامة للخبرة الفنية، باعتبارها وسيلة مساعدة يمكن للقاضي اللجوء إليها متى تعرض لمسألة فنية وعلمية خارجة عن إحاطته العلمية والفنية، هذا وعرف الباحث الخبرة الفنية بأنها طلب استشارة فنية أو علمية بمسألة معروضة على القضاء من أصحاب الاختصاص عدا

632. محمد الذبيبات، كمرجع سابق، صفحة 169.

المسائل القانونية بغية الوصول إلى معرفة علمية أو فنية تساعد القاضي ليني حكمه على أساس سليم. هذا واختلف الفقهاء حول تحديد الطبيعة القانونية للخبرة الفنية، رغم أن المشرع الفلسطيني كان واضحاً في تبنيه فرض اعتبار الخبرة الفنية وسيلة وطريقة من طرق الإثبات المحددة قانوناً، كما تحظى الخبرة الفنية بأهمية كبيرة على صعيد جميع الوقائع العلمية والفنية المختلفة، سواء في المسائل المدنية، أو الجنائية أو الإدارية أو الشرعية وغيرها من المسائل. بمجرد تكليف الخبير بأداء مهامه فإنه يترتب عليه مجموعة من الآثار القانونية التي تتمثل في ترتيب الواجبات والحقوق بخصوص الخبير والمتعامل معه، فمن أهم الواجبات الواقعة على عاتق الخبير تنفيذ مهمة الخبرة، وإيداع تقريره بخصوص المهمة الموكلة عليه في الموعد المحدد، أما عن الحقوق المترتبة للخبير تتمثل عدم تدخل المحكمة والخصوم في أعمال الخبرة، وحصوله على الأجر والمصروفات اللازمة. في حين نص القانون صراحة على أن ما يديه الخبير في تقريره يكون ملزماً بنتيجة أعماله للقاضي متى كانت الخبرة صحيحة وسليمة، وبالتالي لا يستطيع القاضي الحكم بخلاف ما جاء به، إلا إذا بين الأسباب التي تبرر ذلك.